جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

الاقتصاد البنكي

موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

شعبة العلوم الاقتصادية

من إعداد د/ عمي سعيد حمزة

أستاذ محاضر أ قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غرداية

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

الاقتصاد البنكي

موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

شعبة العلوم الاقتصادية

من إعداد د/ عمي سعيد حمزة

أستاذ محاضر أ قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غرداية

السنة الجامعية 2022/2021

تقديم المطبوعة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين، أما بعد،...

يعتبر مقياس الاقتصاد البنكي مقياسا أساسيا في تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي، وذلك نظرا للأهمية الاكاديمية وعلاقته بعديد المقاييس الأخرى من جهة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد حيث تمثل ركيزة أساسية خاصةً في الاقتصاديات المديونية بالدور الذي تلعبه في تجميع الموارد وتخصيصها بتمويل الاقتصاد.

بعد تجربة تدريس المقياس قمنا بإنجاز هذه المطبوعة لتساعد الطلبة في دراسة المقياس وقد تطرقنا فيها إلى العديد من النقاط حسبما جاء في المقرر المعتمد للمادة من خلال التطرق لنشأة البنوك، وتطورها، وانواعها، وعرض وظائفها. بالإضافة إلى علاقة البنك التجاري مع البنك المركزي، كما تم التطرق تسيير ميزانية البنك وتقييم أداءه والاتجاهات المعاصرة في أعمال البنوك، والتي عرفها العمل المصرفي في ظل تزايد المنافسة والتطور التكنولوجي وتزايد الأزمات التي يعرفها العالم.

يتضمن مقرر مادة الاقتصاد البنكي عدة محاور تمكن الطالب في البداية من اخذ نظرة على المقياس ثم التعمق فيه، وتتطلب دراسة مادة الاقتصاد البنكي ان يكون الطالب ملما ببعض المقاييس مثل مدخل الاقتصاد، والاقتصاد النقدي. وفيما يلي نعرض محتوى المقياس حسب ما جاء في عرض التكوين:

المحور الاول – مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

المحور الثاني: وظائف البنك التجاري

المحور الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري

المحور الخامس: تسيير الميزانية العمومية للبنك التجاري:

المحور السادس:خلق النقود بواسطة البنوك التجارية.

المحور السابع: تقييم أداء البنوك التجارية

المحور الثامن– الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وانواع البنوك

المؤلف: د عمي سعيد حمزة أستاذ محاضر – أ–،

قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة غرداية

الفهرس :

تقديم المطبوعة	**04**
الفهرس	**05**
المحور الاول – مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي	**08**
اولا– سبب وجود للوساطة المالية	**09**
ثانيا– تطور ونشأة البنوك:	**09**
ثالثا– المبادئ المنظمة لأعمال البنوك	**12**
رابعا–انواع المؤسسات المصرفية	**13**
المحور الثاني: وظائف البنك التجاري	**19**
اولا– قبول الودائع ووظيفة الدفع	**19**
ثانيا: الاستثمار المحفظة الاستثمارية	**24**
ثالثا: وظيفة الائتمان	**24**
المحور الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي	**27**
أولا–نشأة البنك المركزي	**27**
ثانيا–وظائف البنك المركزي:	**29**
المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري	**33**
اولا– الميزانية العمومية للبنك التجاري	**33**
ثانيا – المطلوبات (مصادر اموال المصرف التجاري)	**35**
ثالثا– الموجودات (استعمالات أموال المصرف التجاري) *(Assets)*	**37**
رابعا–الأنشطة خارج الميزانية	**40**
خامسا– جدول حسابات النتائج	**40**

المحور الخامس: تسيير الميزانية العمومية للبنك التجاري:	**42**
اولا- تسيير السيولة ودور الاحتياطات	**42**
ثانيا- تسيير الأصول	**49**
ثالثا-تسيير الخصوم	**50**
رابعا-كفاية رأس المال	**51**
المحور السادس:خلق النقود بواسطة البنوك التجارية.	**57**
اولا- آلية توليد الودائع في البنوك التجارية	**57**
ثانيا- خصائص عملية خلق الائتمان:	**58**
ثالثا- العوامل التي تحكم عملية توليد الودائع المشتقة:	**59**
رابعا- الفرضيات التي بنيت عليها عملية خلق النقود	**61**
خامسا- ميكانزيم انشاء النقود الائتمانية	**61**
سادسا- تقييم العوامل المؤثرة على توليد النقود	**69**
المحور السابع: تقييم أداء البنوك التجارية	**70**
أولا- التحليل المالي وتقييم الأداء في البنوك	**70**
ثانيا- أساليب تقييم الأداء	**71**
ثالثا- التحليل باستخدام النسب المالية	**71**
المحور الثامن- الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي	**81**
اولا- المستجدات في النشاط المصرفي	**81**
ثانيا- الاتجاهات الحديثة في أعمال البنوك	**85**
ثالثا- التحديات الحديثة التي تواجه العمل المصرفي	**97**
قائمة المراجع	**100**

الفهرس

الملاحق	

المحور الأول – مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

تعتبر البنوك اهم مؤسسات الوساطة المالية التي عرفها الانسان واقدمها، حيث يقوم من خلالها بإيداع النقد بغية حفظه في أمان على شكل امانات أو توليد فوائد حسب مدة الايداع لدى البنك. و يطلق على المؤسسات التي تتعامل في الأموال بيع وشراء أو عرضا وطلبا مصطلح أجهزه الوساطة المالية وتشمل هذه الأجهزة كل المؤسسات المالية والمصرفية المختلفة النقدية والغير نقدية بالإضافة إلى الأسواق المالية، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بالربط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفوائض المالية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. حيث تتمثل الطريقة المباشرة في اِلتقاء أصحاب الفوائض مع أصحاب العجز المالي ويتم اِنتقال الأموال بينهما بناء على قرارات و خيارات مباشرة يقوم بها أصحاب الفوائض رغبة منهم في تمويل أصحاب العجز المالي من المؤسسات، أي تتمثل في الوساطة المباشرة في اِلتقاء مباشر لأصحاب العرض والطلب بدون وسيط في حيز مكاني يدعى السوق المالي، وذلك لتحقيق ربح نقدي او رأسمالي.

أما الوساطة المالية الغير مباشرة فتتمثل في اِلتقاء أصحاب الفوائض والعجز المالي بوجود وسيط مؤسساتي بينهما، وتمثل البنوك التجارية أهم هذه الوسائط المؤسساتية بالإضافة إلى مؤسسات مالية أخرى مثل: مؤسسات التأمين، بنوك الاستثمار، مؤسسات رأس المال المخاطر، مؤسسات التمويل الايجاري....الخ

أولا– سبب وجود الوساطة المالية:

إن السبب والأساس لوجود هذه الأجهزة هو وجود وحدات تتمتع بالفوائض المالية في أي مجتمع بمعنى وجود من يرغب في أن ينفق أقل من دخله وهم الوحدات المدخرة والمتمثلة في القطاع العائلي، وفي المقابل وجود من يريد ان ينفق اكثر من دخله وهم رجال الاعمال والمستثمرين. بكلمة أخرى فإن أجهزة وساطة المالية توجد وتنشط عندما لا يكون توزيع الانفاق في مجتمع ما متزامن مع توزيع الدخل.

ومن الأسباب أيضا الذي شجع وجود الوساطة المالية هو وجود فوائض لدى فئه معينة من الأعوان الاقتصاديين يرغبون في الحصول على عوائد مقابل تأجيل استهلاكهم، أي استثمار فوائضهم والربح من تأجيل الانفاق، من جهة أخرى لا تتوفر لديهم استثمارات خاصة أو آلية وأفكار للاستثمار، بالمقابل وجود فئة هي المستثمرين لديهم آليات وطرق خلق الثروة، لكن ينقصهم التمويل اللازمة لذا تقوم مؤسسات الوساطة المالية بالربط بين الطرفين نظرا للثقة التي تحظى بها هذه المؤسسات لدا الجمهور.

بالإضافة الى كل ما سبق، تقوم الأجهزة المالية بتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءه مما لو قام كل من المقرض والمقترض النهائيين بالتعامل المباشر، بمعنى أن البنوك تتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم، كما انه لديها ميزات توفير المعلومات الكافية، مما يساهم في رفع كفاءة السوق، من خلال زيادة عمليات الاقراض والاقتراض[1] ويسمح ذلك من التقليل في تكاليف المعاملات وتخفيض المشكلات المتعلقة بعدم التأكد الذي يصاحب العمل المصرفي.

ثانيا– تطور ونشأة البنوك:

تذكر المصادر العلمية بأن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية **بنكو** وهي عبارة منضدة خشية كان يجلس إليها الصرافون في مدن ايطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع و استبدال العملات المختلفة، خلال فترة إزدهار التجارة في تلك المنطقة. إن البنوك في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم كما نعرفها في يومنا هذا، حيث كانت نشأتها بدائية ثم تطورت على يدي كبار التجار والمرابون والصاغة حتى تمكنت في الأخير من الظهور في شكلها الحديث.

مرحلة كبار التجار: تعتبر البنوك الحديثة وريثة أولئك التجار الذين كانوا موضع ثقة من الافراد المحيطين بهم حيث كان يساعدون بأموالهم في تنشيط التجارة ومعاونه التجار، ومن هنا بدا الافراد في وضع الوديعة

[1]– السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ، الطبعة الاولى، الاردن، 2010، ص: 46.

لدى التاجر ويحصلون في مقابلها على شهادة ايداع. وفي هذه المرحلة كان التجار يتعهدون بحراسه النقود يتحصلون قابل ذلك على عمولة.

مرحلة المرابون العاديون:

قام المرابين بإقراض أموالهم الخاصة مقابل عمولة كانت في البداية كبيرة، حيث يستخدمون اموالهم الخاصة في التمويل ويتقاضون مقابل الخدمة مبلغا كان يسمى ربا.

مرحلة الصاغة:

بناء على بخبرتهم في كشف المعادن وأسعارها وتحديد قيمها السوقية بالإضافة الى بيع مختلف العملات المعدنية كان الافراد يلجئون اليهم لتقيم أموالهم كما مان الصاغة يستقبلون الأموال بصفتها ودعاء لحراستها مقابل شهادات ايداع. وبذلك الى جانب مهنتهم الاصلية وهي الصياغة مارسوا مهنه اخرى هي اعمال الصرافة.

تعتبر هذه الأنظمة تمهيدا لظهور البنوك الحديثة، غير أن البنوك الحديثة لا يقف عملها في اقراض الاموال بمقابل، او في الكشف وتحويل العملات. فتتميز البنوك الحديثة في انها تمنح القروض لا من أموالها وحدها وانما من ودائع العملاء أيضا فهي تقترض لتقرض أي تحول الأصول، وأكثر من هذا فإن البنوك الحديثة لم تعد تقتصر على منح القروض من النقود التي وضعت لديها فعلا وانما صارت تمنحها من ودائع العملاء ومن ودائع اخرى خلقتها البنوك.

ونجد ايضا في نشأة البنوك أن الاصول التاريخية للعمل المصرفي تعلق ايضا بالتجارة الخارجية التي كان لها دور محوري في انشاء هذه البنوك وخاصه في الدور الذي لعبه التجار في تمويل التجارة الخارجية وبذلك سميت البنوك بنوكا تجارية

وعليه فقد عرف العمل المصرفي في البداية شكلا بدائيا محدودا حيث كان يقتصر في حفظ الامانات من العملات وصرف العملات بيعا وشراء للعملات الاجنبية، ومبادلتاه بالعملات المحلية. اما ظهور البنوك الحالية كان مرتبطا بظهور النقود الورقية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

والبنك عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات ويعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية.

ويعرف البنك التجاري **بأنه المنشأة التي تقبل عرض الودائع وتعمل على خلق القروض** كما يعرف أيضا على انه: **المنشأة التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما ستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية**[2]

يلعب القطاع المصرفي دورا فاعلا في جميع المدخرات وتمويل التنمية، وتلعب الخدمات المصرفية في الدول المتطورة دورا في تقدم الاقتصاد وتحقيق النمو، والبنوك قادرة على خلق النقود سواء أكانت تقود قانونية او ودائع أو النقود الائتمانية

1.2–وظائف البنوك التجارية: الى جانب الوظيفة التي تنفرد بها البنوك التجارية وهي خلق نقود الودائع (والتي سنفصل فيها لاحقا)، فإنه يمكن القول انه له 3 وظائف اساسية تندرج تحتها العديد من الوظائف الفرعية الاخرى، وهي:1/قبول الودائع؛ 2/ منح الائتمان؛ 3/خصم الاوراق التجارية، وعليه فإن البنك التجاري من خلال هذه الوظائف الثلاثة يلعب دور الدافع، والدفع وتقديم الائتمان.

[2]– أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك (01)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص: 41.

وفيما يلي نوجز اهم الخدمات التي يقدمها البنك التجاري:[3]

1- تقديم الخدمات المالية إلى المستهلكين ومالكي الأعمال الخاصة والى الحكومات من خلال فتح الحسابات المصرفية لهذه الوحدات بإرساء خدمات تحويل الأموال، كما يعد مكان امن لإيداع النقود وضمان الودائع وواسطة فعالة لدفع المستحقات وقوائم البيع ومصدر للتمويل لمختلف المشتريات المحلية والخارجية؛

2-تقديم خدمات المستهلك ويساهم في توظيف الأموال وتقديم الحلول لتنويع مصادر التمويل للمنشآت، واقترح طرق لتوظيف الودائع؛

3- المساهمة في التبادل الاقتصادي من خلال نظام الدفع و وفتح الاعتمادات الدولية حيث يساهم البنك في تدفق الأموال بين العاملين في الدولة الواحدة وبين دول العالم؛

4-مساهمة البنك في المجتمع من خلال تقديم الخدمات للسكان و منظمات الاعمال وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوظيف والرعاية للأحداث الثقافية والعلمية؛

5- استبدال البنك للعملات الاجنبية بالعملة الوطنية وبالعكس؛

6-اصدار البنك لخطابات الضمان لمصلحة عملائه يتعهد فيها بسداد مبالغ ملتزمين بدفها اذا لم يقوموا بسدادها، وهنا لا يقدم البنك أي اموال انما يقدم ثقته أو كفالة لعملائه؛

7-تأجير البنك للخزائن الامانات ذات السرية العالية والتي يقوم العملاء بالاحتفاظ بأشيائهم الثمينة او السرية من مجوهرات واوراق مالية واوراق هامة، نقود...الخ؛

[3]-دريد كمال آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة الاولى ، الاردن، 2012، ص-ص:36-37.

ثالثا– المبادئ المنظمة لأعمال البنوك : يتميز العمل المصرفي بعرف متفق عليه على المستوى الدولي، يضم:

1. السرية التامة لحسابات العملاء من خلال عدم إفشاء البنك باي أسرار خاصة عن إعمال ومعاملات العملاء، باستثناء الصالح العام؛

2 . حسن المعاملة من خلال تحقيق هدف إرضاء العميل وأن العميل دائما على حق

3 . سرعة انجاز الخدمات المصرفية.

4. تحقيق الراحة للعملاء والثقة؛

5. استخدام التكنولوجيا الحديثة و العمل على الانتشار في كل البلد بزيادة الفروع

رابعا–انواع المؤسسات المصرفية:[4]

1. البنك المركزي:

هو مؤسسة مصرفية عامة تتصدر الجهاز المصرفي يمثل شخصية اعتبارية مستقلة يقوم بأعماله وفقاً لأحكام قانون خاص. ويقوم البنك المركزي بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته بالإضافة الى الرقابة على البنوك والتدقيق في عملياتها بما يحقق الاستقرار المصرفي ويضمن أداءه لوظائفه الاساسية. ويعد الهدف الأساسي للبنك المركزي السيطرة على كمية النقد وإدارة عملية الإصدار وضمان قابلية تحويل العملات الوطنية (الى عملات اجنبية) والحفاظ على استقرار قيمة العملة وتحقيق عملية النمو الاقتصادي ومنع انهيار المصارف ويلعب دور المستشار للحكومة، ويمتلك البنك المركزي إمكانية إدارة الائتمان والسيولة

[4]–دريد كمال آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص–ص:39–54.

وعرض النقد في الاقتصاد، إضافة إلى اختيار سياسة سعر الصرف المناسبة للبلد وإدارة الدين الحكومي العام من خلال الاستخدام الكفؤ للسياسة النقدية.[5]

2. مؤسسات قبول الودائع:

تتميز البنوك من دون غيرها من المؤسسات المالية الغير مصرفية والغير النقدية، باستقبالها للودائع، حيث يطلق بنك التسويات الدولية مصطلح بنك فقط على المؤسسات التي تستقبل ودائع من الجمهور، حيث تستمل هذه المؤسسات على البنوك التجارية وبنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض واتحادات الائتمان وتشترك هذه الوحدات في قبول الودائع الفورية أو الآجلة مما يعطيها خاصية انشاء نقود الودائع التي يعتبر استقبال وديعة قانونية من النقود شرط اساسيا لها. بالإضافة الى إمكانية السحب عليها بالشيكات أو الأدوات المصرفية الأخرى وتشترك في نظام تامين الودائع وتتمتع بالسيولة العالية وتخضع لقوانين الرقابة المصرفية.

ويمكن أن تسمى البنوك التجارية بنوك الجملة وبنوك التجزئة والمقصود بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء إما بنوك التجزئة والتي تتميز بانتشارها الجغرافي والتعامل بأصغر الوحدات المالية والي تسعى إلى نشر خدماتها المصرفية لتشمل كافة احتياجات العملاء سواء الأفراد أو القطاع العائلي

تسعى هذه البنوك نحو جذب نوعية معينة من العملاء من ذوي النشاطات العالية (Seed Corn Client)وتقدم أنواع متعددة من الخدمات المصرفية مثل خدمات الإيداع بمختلف أنواعها والائتمان الاستهلاكي وبطاقات الأثمان وخدمات الاستثمار المتعددة الاستثمار العقاري وصناديق الاستثمار والاستثمار في الأوراق المالية وفي المعادن الثمينة وتقديم خدمات امناء الاستثمار و خدمات الاستشارات المالية المحاسبية والضريبية، وتقديم مجموعة جديدة من الخدمات التي تتناسب حاجات العملاء وتلعب دورا فاعلا في الاقتصاد.

[5]– دريد كمال آل شبيب، مرجع يبق ذكره، ص39.

3.مؤسسات الوساطة التعاقدية:

وظهرت هذا النوع من المؤسسات في اطار اللاوساطة المالية المصرفية، فأصبحت بعض البنوك تعمل في ضمن تعاقدات تقدم من خلالها خدمات ائتمانية بشكل أدوات ائتمان استثمارية للمشترين. وتنوع نشاطها في عدة مجالات مثل عقود التأمين والرواتب التقاعدية...، حيث تستثمر هذه المؤسسات أموالها (الأموال المجمعة من المستثمرين) في الأسواق المالية والقطاع الاقتصادي، ضمن أصول مالية طويلة الأجل منخفضة المخاطرة بغية تنمية رؤوس اموال المستثمرين.

4. مؤسسات الوساطة الاستثمارية:

هي مؤسسات يقوم نشاطها في الأساس على تمويل طويل الاجل إما أن تكون بنوكا مشتركة تتعامل بالعملات الأجنبية والمحلية معا أو فروعا لبنوك أجنبية تتعامل بالعملات الأجنبية فقط، كما يجوز لهذه البنوك انشاء شركات استثمارية أو أية شركة تزاول أوجه النشاط الاقتصادي في البلد. وتتميز هذه البنوك كونها مؤسسات مالية تقوم بتجميع الاموال التي تتوفر لديها من المساهمين او من خلال السندات في السوق المالي ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

تتمثل أهم وظائفها في إصدار الأوراق المالية للمشروعات وتنظم إصدار القروض. وتقوم بنوك الاستثمار ببعض أو كل الوظائف التالية:

أ. دراسة جدوى الاقتصادية للمشاريع وترتيب التمويل اللازم لها، من خلال عرضها في شكل نشرات للترويج للمشروع واستقطاب المستثمرين؛

ب. تقبل الأوراق التجارية الخارجية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية، وقبول الأوراق المالية الخاصة بالتمويل طويل الأجل للمشاريع، وقبول عمليات دفع قيمة السلع المستوردة للمشاريع ومنح الضمانات لها .

ج. تقديم المشورة الفنية لمشروعات فيما يتعلق بالاندماج وإعادة تنظيم الشركات وانشاء الشركات التابعة، وتقديم الاستشارات القانونية للإصدارات الجديدة ؛

د. تسهيل التعامل في سوق الصرف الأجنبي بتوفير العملات الاجنبية من خلال الاقتراض من الداخل والخارج، وتسهيل تمويل المشاريع من خلال الاعتماد على رأسمالها الخاص الى جانب اعتماد ادوات أخرى وخاصة طويلة الأجل مثل شهادات الإيداع وبيع الأسهم للعملاء وشراء أصول مالية ذات عائد تصدرها الشركات، وعادة البنوك الاستثمارية لا تقبل الودائع من العملاء حيث أن هدفها الأساسي تقديم الخدمات الاستثمارية للشركات والأشخاص ذوي الملاءة العالية على شكل استثمار خاص بها.

5 .البنوك المخصصة:

أنشأ أول بنك متخصص عام 1822 في بلجيكا، فكان بنك نتخصص في الصناعة ومن ثم انتشرت البنوك المتخصصة في أروبا كون البنوك التجارية كانت تقوم بتوفير التمويل قصير الأجل فقط. وعليه فإن البنوك المتخصصة هي تلك البنوك التي تتخصص في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط، بحيث يقتصر على هذا النشاط دون غيره مثل: البنوك العقارية والزراعية والصناعية. والهدف من إنشاء هذه البنوك توفير التمويل متوسط وطويل الأجل. في بعض الدول تم اللجوء الى هذا النوع من البنوك لتحقيق مستوى مقبول من التنمية المحلية عن طريق تقديم التسهيلات المصرفية للمناطق التي لا تحظى بنصيب عال من النمو. ونميز في البنوك المتخصصة الاصناف التالية: أ. **البنوك الصناعية** التي تمول المشاريع الصناعية من خلال منح التسهيلات الائتمانية خلال ضمان الآلات والمعدات أو البناء والأرض أو كفالة طرف ثالث، ويمول البنك النفقات الرأسمالية لهذه المشاريع إضافة إلى النفقات الجارية، وتتناسب مدة القرض مع طبيعته فقد تكون الفترة من 10 – 20 سنة عند تمويل الارض والبناء وقد تنخفض إلى 5سنوات عند تجهيز الآلات والمعدات ومدة اقل من سنة بالنسبة لتمويل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التشغيلية به .

ب البنوك الزراعية: وهي التي تقوم بتمويل المشاريع الزراعية وقد يكون التمويل متوسط أو طويل الأجل عند انشاء المشاريع او استصلاح الأراضي، وقروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى الإنتاج النهائي.

ج. البنوك العقارية: وهي البنوك التي تقوم بتمويل العقارات كالأراضي والمباني وتعتمد في تمويل المقترضين على رؤوس أموالها وتكون القروض طويلة الأجل، وقد تستخدم الودائع الادخارية للحصول على بعض الإيرادات .

د. بنوك الصادرات: بهدف تشجيع الصادرات في البلدان المصدرة يتم انشاء هذه البنوك التي تختص بتمويل التجارة الخارجية وتمنح القروض مختلفة الأجل عند منح المصدرين آجلا لزبائنهم المستوردين أو الاستيراد لشراء المواد الأولية والسلع الوسيطة وعمليات المقايضة وإعادة التصدير وإعادة التأمين على المصدرين أو تمويل المشاريع الصناعية في مناطق خارج البلد الأصلي للبنك أو بهدف إعداد الدراسات عن الأسواق الخارجية والتنسيق في عمليات التجارة الخارجية وإبرام الاتفاقات مع البنوك الأجنبية لهذا الغرض.

6. الشركات القابضة المالية:

هي مؤسسات تقديم خدمات مصرفية متطورة مع الاستغلال الأمثل للموارد وتخفيض المخاطر واستغلال مزايا الحجم الواسع، فبالإضافة إلى الإعمال المصرفية تقدم هذه البنوك خدمات الائتمان الاستهلاكي وإدارة الشركات الصناعية واصدار وثائق التأمين على الحياة والاستئجار التمويلي والتعامل بالمعادن الثمينة، وتقديم الاستشارات المائية والإدارية وأوامر الدفع والتحصيل والسمسرة واستصلاح الأراضي وإدارة أملاك الغير وخدمات التداول والوساطة المالية وإدارة وكالات السفر ومن عيوبها تعدد الأنشطة واختلاف النشاط المطلوب تمويله عن نطاق عمل البنوك. كما يمكن لهذه البنوك ان تكون متعددة الجنسيات وتقوم بإدارتها في أكثر من دولة.

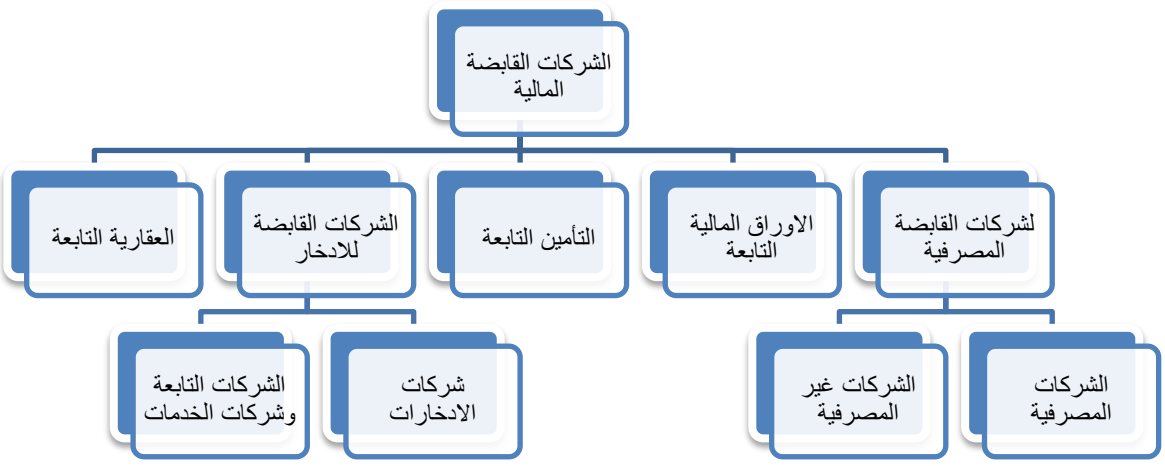

المصدر: دريد كمال ال شبيب، مرجع بسق ذكره، ص51.

وقد تنشط بعض البنوك في المناطق الحرة والتي تسمى باسم بنوك الأوفشور (Off Shore Bank) وتوفر هذه البنوك خدمات للأجانب المقيمين لتحويل اموالهم ودفع بعض الرسوم ومن خصائصها أنها لا تؤثر على السياسة النقدية المحلية بسبب عدم السماح بالتعامل مع المقيمين ولا تزاول عمل مصرفي محلي وتتمتع بالإعفاء الضريبي بصور كاملة.

7.البنوك الشاملة (Universal Bank) :

تعرف البنوك الشاملة على انها تلك البنوك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف الغير التقليدية مثل التي تتعلق بالاستثمار، أي أن هذه البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنك الاستثمار والاعمال. وتعرف أيضا انها المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وايجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وادارتها.[6] حيث البنوك الشاملة لم تتقيد بنشاط معين أو في منطقة واصبحت تحصل على الأموال من المصادر المتعددة وتوجهها إلى أنشطة مختلفة وان اهم سمات

[6]-السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 74-75.

هذه البنوك التي تتميز بها هي الشمول في تقديم الخدمات المالية التنوع في الانشطة الى جانب دعم الابتكار للزيادة من قدراتها التنافسية.

8-البنوك المعاصرة:

8-1-البنوك الالكترونية: من خلال التوسع في الخوادم الالكترونية وشبكة الانترنت التي تعد ثورة في مجال الاتصالات وتبادل ونقل المعلومات والبيانات ظهرت البنوك الالكترونية مع مطلع تسعينات القرن العشرين، وقد تسمى بنوك الانترنيت أو الويب أو البنك على الخط أو البنك المنزلي. وتقوم البنوك الاليكترونية بتقديم العديد من الخدمات لزبائنها، و انتشار استخدام وسائل الدفع الالكترونية، بالإضافة إلى دفع الفواتير الالكترونية وتحصيلها وتوزيعها على مواقع العملاء في شبكة الانترنت وتحميل الأموال الكترونيا وتسليم الحسابات لأصحاب الفواتير الى جانب تزويدهم بجميع المعلومات عن الخدمات المصرفية لتسهيل عملية التبادل الالكتروني بين الشركات مع بعضها البعض مع البنوك الأخرى.

وحققت **البنوك الالكترونية العديد من المزايا** منها الحصول على عوائد اكبر مقارنه بالبنوك وتخفيض تكاليف القروض(أسعار الفائدة) وتخفيض تكاليف أداء عملياتها المختلفة كونها تخفض تكاليف الايجارات والموظفين والتجهيز.

المحور الثاني : وظائف البنك التجاري

يعتمد العمل المصرفي في أساسا على ثقه المجتمع في البنك ويتوقف نجاح المصرف على تقديم الخدمات والاستقرار والنمو. ويتم هذا من خلال دفع أموال الزبائن في الوقت المطلوب والالتزام بدفع الكفالات والدقة في الاعمال وتجنب الاخطاء وحسن المعاملة. ومن الناحية الاقتصادية، فان البنك يقوم بوظائف بوظيفتين اساسيتين هما تعبئه المدخرات وتوليد نقود الودائع ومن ثم توجيه هذه الاموال لتحقيق وضفتين أساسيتين اخرى وهي تقديم الائتمان والاستثمار في محفظات الاوراق المالية وعليه فإن الهدف الرئيسي للبنك هو قبول الودائع ومنح القروض واستثمار المتبقي من الأموال.

أولا– قبول الودائع ووظيفة الدفع:

1–قبول الودائع: جاء تسمية البنوك التجارية بسبب التعامل بالأمان وقبول الودائع، ولذلك تسمى هذه البنوك ببنوك الودائع، حيث تقوم بقبول ودائع الأفراد والهيئات والتي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.

ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد والهيئات على الادخار[7]

وتعرف الوديعة على أنها اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه قيام العميل بدفع مبلغ نقدا أو بشيك ويلتزم البنك برد المبلغ عند الطلب أو حسب الاتفاق إذا كانت وديعة لأجل ويمكن أن يدفع البنك فوائد على بعض الودائع، وتعد احدى أهم مصادر التمويل الخارجي للبنوك وتشكل بنسبة مرتفعة من الموجودات المصرفية فهي تبلغ للبنوك الأمريكية نسبة 66% من إجمالي التمويل الموجودات) لهذه البنوك

1–1–أنواع الودائع :

تختلف انواع الودائع حسب معيار تصنيفها فيمكن أن نصف الودائع حسب معيار **آجالها** إلى ودائع تحت الطلب، الودائع لأجل وودائع التوفير وتصنف الودائع حسب معيار **القطاعات الاقتصادية** إلى: ودائع قطاع الأعمال القطاع الخاص، القطاع العائلي والقطاع الحكومي ونصنف الودائع حسب

[7]– محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص: 22.

معيار **حرية التصرف** بها الى: ودائع حرة وودائع جمدة مثل ودائع خطابات الضمان والاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك لصالح العملاء.

سنعتمد في المطبوعة على تصنيف الودائع حسب آجالها كونه هو المستعمل في الغالب:

أ. **الودائع تحت الطلب** : (**Demand Deposit**) تسمى ايضا الودائع الجارية وهي ودائع العملاء من الأفراد والمنظمات الأخرى سواء أكانت حكومية أو قطاع خاص والتي تكون دائما تحت تصرف اصحابها يحق لهم سحبها في الوقت والكمية التي يقررونها بموجب قرار من المودع إلى البنك نقدا أو بشيك، وبالمقابل فإن اصحاب هذه الودائع لا يمكنهم الاستفادة من الفوائد على الرغم من ان البنك يستعملها في منح القروض وبالتالي تحصيل الفوائد منها.

وقد تكون بعضها:

-ودائع شبه دائمة بحيث لا يتوقع سحبها؛

-الودائع المؤقتة وهي التي يتم سحبها خلال فترة قصيرة؛

-الودائع الموسمية والتي يتم إيداعها في موسم وسحبها في موسم آخر؛

- الودائع العارضة والتي يتم سحبها بانتهاء الغرض منها؛

- الودائع الدائرة التي تتسم باستمرارية الإيداع والسحب .

وعليه توفر الودائع تحت الطلب مصدرا ماليا أساسيا للبنوك وفي الوقت نفسه تعد حسابات جاهزة وآمنه للعملاء مما يجعل من المهم للبنك ان يسعى الى جذب قدر كبير منها. وتقبل الودائع النقدية أو بشيكات أو كمبيالات مخصومة وهي ذات سيولة عالية جدا، ومن مزايا التعامل بهذه الإيداعات إلى العميل إذ لا تتعرض أموالهم إلى الضياع أو السرقة وتوفر لهم وسيلة للدفع دون الحاجة إلى حمل الأموال.

ب. الودائع لأجل : (Time Deposits)

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة فيلجأون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد، والذي يتراوح الإيداع بين سبعة أيام وعدد من السنوات مقابل فوائد تدفع إلى المودع، فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع. و لذلك تعد أكثر أنواع الأوعية الادخارية للأفراد بسبب انخفاض مخاطرها، وتشجع البنوك هذه الودائع خاصة بعد التوسع في منح القروض طويلة الأجل كقروض العقارات والسيارات والاستثمار.

و تختلف معدلات الفوائد حسب مدة الوديعة وعند سحبها قبل موعدها يحرم المودع من الفوائد عليها ويسمى ذلك بكسر الوديعة. ويوجد نوع آخر من الودائع بإخطار سابق وهي التي يتم الاتفاق على مدة بقائها لدى البنك ولا يحق للمودع سحبها إلا بإخطار قبل التاريخ المقرر لسحب الوديعة مدة معينة، وهي الودائع لأجل بإشعار وهي الودائع التي لا يتم السحب منها الا بعد اخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وتحصل على فوائد معدلات اقل من الودائع لأجل، ويفضل البنك الودائع لأجل التي تستحق بتاريخ معين

ج. ودائع التوفير او الادخار (Savings Deposit) : وهي الوديعة التي يحق لمودعها سحبها في اي وقت يشاء وهي ودائع ادخارية تتسم بصغر مبالغها وكثرة حساباتها وارتباطها بالوعي المصرفي، ولا يستطيع العميل التصرف المبالغ بواسطة الشيكات المصرفية على مثل هذه الودائع، ونظرا لان ودائع التوفير هدفها التوفير فان البنك ينظر إليها على أنها ودائع وسط بين الودائع تحت الطلب وبين الودائع لأجل، ولذلك فان الفوائد التي تمنحها لو على حسابات التوفير أقل من الفوائد على الودائع لأجل بسبب انخفاض مخاطرها على العميل.

وتلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء (محدودي الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

ذ–حسابات ودائع بإخطار[8]:

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.فمن العملاء من يجد نفسه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها.بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها العملاء

ر–الودائع الائتمانية: هو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة ايداع حقيقي، بل هو ناتج عن مجرد فتح حسابات ائتمانية، والقيام بعمليات الاقراض حينما يقوم صاحب وديع حقيقيه بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون ان يقوم هذا الشخص بسحب فعل للنقود فان البنك يقوم بتسجيل هذه العملية محاسبيا بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينه وحساب المستفيد دائما ان هذا التحويل بين حسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعه ليست فعليه على كل حال ولكنها تحسب تسمح بالتوسع في الارض دون ان يكون دون ان يدفع نقودا حقيقيه اذا الودائع الائتمانية هي عباره عن وديع كتابيه ناتج عن مجرد تسجيل

[8]– محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص :24.

المحاسبي لتحركات الاموال داخل البنك . وسنتطرق الى هذا بشيء من التفصيل في عنصر انشاء النقود الائتمانية.[9]

من الاتجاهات الحديثة في الودائع نجد ما يعرف شهادات الإيداع المصرفية (**Certifcates of Deposits**) هي عبارة عن شهادة يتم اصدارها من قبل البنوك التجارية تفيد بأن حامل هذه الشهادة قد اودع بالبنك مبلغ مين لفترة محددة و فائدة معلومة وواضحة. حيث تم ابتكارها لمعالجة موضوع حاجة العميل إلى السيولة قبل حلول موعد الوديعة والتي يمكن تداولها في السوق المالي من قبل حاملها أي بيعها والحصول على السيولة قبل حلول موعد إطفائها من قبل البنك، وتتأثر معدلات الفوائد على هذه الودائع حسب طبيعة السوق النقدي والعرض والطلب على الأموال، غير انه لا يحق للعميل استرداد قيمة الشهادة إلا في تاريخ استحقاقها ولذلك فإن البنك يمنح فوائد اعلى وهي الودائع التي لا يمكن السحب منها قبل حلول الموعد المحدد.

1-2-العناصر التي تؤثر على حجم الودائع:

يسعى البنك الى الرفع من ودائع لتحقيق اهدافه، وقيامه بوظيفة الاقراض، حيث نميز العديد من العناصر التي تلعب دورا اساسيا في استقطاب الودائع نعددها فيما يلي:

-كفاءة أداء الخدمة المصرفية من حيث سرعة الاداء وتنوع الخدمات المصرفية؛

- ومدى انتشار الوعي المصرفي والادخاري مع تقديم المزايا الجديدة للمودعين، كزيادة أسعار الفائدة وربط العائد على الوديعة بأرباح البنك أو بالتغير في القيمة الشرائية للنقود أو التأمين عليها.

-انتشار الفروع والتطور في تقديم الخدمات المصرفية اضافة الى سمعة البنك من حيث ارتفاع نسبة احتياطات، السيولة والملاءة؛

[9]-طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص:28.

-الوضع الاقتصادي الكلي المستقر، مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي والتشريعي والوازع الديني والثقة بالنظام المصرفي؛

- ارتفاع الدخل الذي يؤثر على الادخار، لان الدخل احد المحددات للادخار والإيداع في البنوك،

-التضخم الذي يؤثر على السلوك الاستهلاكي للإفراد وقد يضعف الدافع الادخاري،

-ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع يمكن أن يستقطب الودائع حتى بالعملات الاجنبية من خارج الوطن مما يوسع من المدخرين المحتملين؛

-طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الودائع المصرفية وقرارات البنك المركزي، والاجراءات الرقابية خاصة على العملة وعلى قيمة الودائع.

2. وظيفة الدفع:

اذ يقدم البنك خدمة الدفع للعملاء وتسهيل الإيفاء بالالتزامات و تنظيم عمليات انتقال الأموال يوميا بين الأشخاص والشركات والحكومة

ثانيا: الاستثمار المحفظة الاستثمارية:

وهي الوظيفة الأساسية الثانية للبنوك والتي تهدف إلى استثمار الأموال بهدف الحصول على العائد وتنويع المحفظة الاستثمارية للبنك بهدف تخفيض المخاطر وحماية الودائع، إضافة إلى الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة

ثالثا: وظيفة الائتمان: يقدم البنك بالإضافة إلى وظيفته الأساسية في الإقراض التي تتمثل:

1- إدارة القروض والسلف وتشمل القروض والسلفيات المباشرة إلى العملاء الرصيد المدين في الحساب الجاري أو المكشوف .

2- خصم الأوراق التجارية

3- خطابات الضمان .

4- الاعتمادات المستندية.

تعتبر القروض أهم أشكال توظيف الأموال في البنوك من حيث الحجم وهي إحدى الوظائف الكلاسيكية للبنك، وتعرف عملية الإقراض بأنها عبارة عن منح نقود مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت محدد في المستقبل، وتهتم المصارف في عملية الإقراض لأنها تحقق الربحية إلى البنك، والإقراض هو مقياس لقابلية العميل على الحصول على القيمة الحالية[10] (نقود، بضاعة وخدمات مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت محدد في المستقبل، وتهتم البنوك بوضع الخطط والضوابط والعناصر التي تمهد لمنح القروض، ومن هذه العناصر نوع وحجم الضمان، الربحية، السيولة، رأس المال الممتلك، درجة استقرار الودائع والمركز المالي للعميل .وعليه فهناك اعتبارات تحكم سياسة الإقراض في البنوك لا بد إن تأخذها بنظر الاعتبار عند اعتماد السياسة الاقراضية وأهمها ما يلي: -الحفاظ على سلامة توظيف الأموال وكفاءة استخدامها. -التقيد بالسياسة الاقراضية العليا من حيث التركز المصرفي ، سعر الفائدة العمولات ونسب السيولة للمصرف -تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع المتنوعة. - تعزيز القدرة التنافسية للمصرف والقدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر المحيطة. - الأخذ بنظر الاعتبار مكونات إستراتيجية الإقراض من حيث الفترة الزمنية للقرض (قصير الأجل متوسط الأجل وطويل الأجل)، المخاطر، التوسع، الأهلية الائتمانية، سعر الفائدة في حجم القروض، نوع القروض، الضمانات والأرصدة المعوضة.

[10]- صيام احمد زكرياء ،مبادئ الاستثمار ،(ط،02)،،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ،2003،ص193.

- **خطاب الضمان:** عبارة عن تعهد مصرفي لدفع مبلغ إلى المستفيد لا يتجاوز حد معين لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل وقت معين، وتحصل البنوك على عمولات نظير إصدار خطابات الضمان مع تحمل مسؤولية تنفيذ التعهد بالدفع، وهكذا فان خطابات الضمان تعد مصدر دخل للبنوك وتمنع تجميد راس المال لفترات طويلة

–الاعتماد المستندي: هو عبارة عن ترتيبات يصدرها البنك بناء على طلب العميل المستورد يتعهد البنك بموجبه إلى بنك الشركة المصدرة للبضاعة بان يدفع لأمر المستفيد مبلغا من المال في غضون مدة محددة مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروطه وتعليماته بناء على أمور تتعلق بثمن البضاعة موضوع البيع أو إي موضوع آخر تم فتح الاعتماد من اجله وتسليم مستندات معينة مطابقة للشروط المبينة في خطاب الاعتماد ويلعب الاعتماد المستندي دورا كبيرا في دعم وتنشيط التجارة باعتباره وسيلة دفع مضمونة في عمليات التجارة الدولية .

– البطاقات الائتمانية توفر البنوك أنواع متعددة من البطاقات الائتمانية وهي: الفيزا والماستر والامكس وناشونال اكسبريس

– خصم الكمبيالات: تعتبر عملية خصم الكمبيالات لدى البنك إحدى أنواع التسهيلات المصرفية والكمبيالة عبارة عن تعهد خطي من عميل إلى شخص آخر يتعهد فيه بان يدفع بموجبها عند الطلب أو في وقت محدد مبلغا معينا في مكان معين، وتعد الكمبيالة أداة ائتمان وخدمة من البائع إلى المشتري، ونعني بعملية خصم الكمبيالة قيام البنك بدفع قيمة الكمبيالة قبل حلول موعد استحقاقها وذلك باقتطاع فائدة نسبية على الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق .

المحور الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

تعد البنوك المركزية من احدث الصور لتطور الجهاز المصرفي، فقد نشأت هذه المصارف كمرحله اخيرة من مراحل التطور النقدي وكانت الوظيفة الأولى التي انشئت من اجلها البنوك المركزية هي الاصدار النقدي وبتطور الاقتصاد اصبحت هذه البنوك تقوم بوظائف متعددة.

وتهدف البنوك المركزية الى المحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي كما تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجه تدخل الدولة في الحياه الاقتصادية. ولدراسة العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية ستقوم بدراستها من خلال وظائف البنوك المركزية والتي تتجلى فيها هذه العلاقة

أولا–نشأة وتطور البنوك المركزية:

كانت البنوك المركزية في اول امرها مصارفه تجاريه وبعد التطور في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث ، حيث ان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشأة مصرف السويد المركزي1688 ومصرف انجلترا المركزي عام 1688 الذي يعتبره بعض الكتاب انه البداية لنشوء البنوك المركزية لكونه اول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية والتي لا يزال الكثير منها سارية لوقتنا الحاضر

1–1–نشاه بنك انجلترا المركزي 1694:

وكان السبب في نشوؤه هو حاجه انجلترا للأموال نتيجة حربها مع فرنسا وهدف الحكومة آن ذاك هو اقتراض الأموال اللازمة للحرب من اغنياء التجار والذي كان عن طريق انشاء شركة مساهمة بقيادة **وليام باتريون** الذي أنشأ شركة مصرف انجلترا لتقديم الاموال من اغنياء التجار مقابل ذلك سمح لمصرف انجلترا القيام بإصدار نقود بحد اقصى يساوي راس المال.

ومنذ ذلك التاريخ اصبح مصرف انجلترا هو القائد باعتباره الوحيد الذي يمثل مصرف مساهم بشكل كبير قياسا بالمساهمة المحدودة للمصارف الاخرى وفي عام 1697 اصدر البرلمان الانجليزي قانونا يخول مصرف انجلترا بميزه الاحتكار الذي يصبح المصرف الوحيد من حيث ملكيه المساهمة أي ان المصارف الأخرى سوف تكون صغيره الحجم مقارنه بمصرف انجلترا لذا فلم تعد المصارف الاخرى منافسا مؤثره لمصرف انجلترا المركزي، واصبح له الحق في اصدار النقود.

وفي سنه 1946 صدر قانون بنك انجلترا الذي بموجبه تم تأميم مصرف انجلترا واصبح مملوكا للدولة وكان الهدف من التأميم هو التحكم المباشر على الموقع الاستراتيجي لمصرف انجلترا لدوره الهام على صعيد النشاط الاقتصادي . وعليه عمل مصرف انجلترا منذ تأميمه على حماية العملة البريطانية وحمايه النظام المصرفي ودوره في رسم السياسة النقدية و الاهتمام بالسياسة الائتمانية.[11]

تعريف البنك المركزي:

اختلفت تسمية وتعاريف المصارف تبعا لاختلاف المفهوم حول اهمية ووظائف تلك المصارف حيث عرف كما يلي

(**Vera Smith**) تعريف فيراسميث للبنوك بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوحد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد".

-أما شاو (W.Shaw) فقد عرفه " هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه "

-وعرفه(A.DAY) "بأنه ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي".

[11]-زكرياء الدوري، يسرا السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للشر والتوزيع، الاردن ، 2013، ص: 14.

-وعرفه (SAYERS) سايرز " بأنه عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة".

-وقد عرف (JANCY) جونسي "بان البنك المركزي بأنه البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية" له يتضح أن وظيفة إجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الأساس لتعريف جونسي.

-في حين عرف (DEKOCK) دي كوك "بأنه هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، القيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وادارة احتياطات الدولة من العملات الاجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال اعادة خصم الأوراق التجارية ، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية".

وواضح ان التعريف الذي قدمه دي كوك هو تعريف شامل للبنك المركزي من خلال الوظائف التي يقوم بها.[12]

ثانيا–وظائف البنك المركزي:

بعد قيام البنك المركزي السويدي كأول بنك مركزي في العالم لم تكتفي الوظائف المخولة للبنوك المركزية عن التطور الى يومنا هذا. ومن اهم مهام البنوك المركزية التي اوكلت له هي التحكم في الكتلة النقدية، ومواجهه التحديات المتجددة التي تفرضها الظروف والمتغيرات المستمرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي.

[12]– نفس المرجع السابق، ص:25.

فبعد ان كان الهدف من انشاء البنوك المركزية هو الحصول على التمويل للحكومة وتوحيد عملية اصدار البنكنوت، بالإضافة الى ادارة وحماية احتياطي الدولة من الذهب وتحسين نظام المدفوعات

فإنه ومع بداية القرن العشرين بدأت تبرز الحاجه لدور البنوك المركزية في اداره الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار

الاقتصادي على المستوى الكلي، الأمر الذي حدا بالدولة إلى ان تتحكم وبشكل صارم في أعمال البنوك المركزية، حيث أصبح في قمة الجهاز المصرفي بدور مؤثر على المستوى النشاط الاقتصادي ومسؤول على السياسة النقدية.

فأصبحت ادارة السياسة النقدية في قمة وظائفه التقليدية، فهذا الدور تبلور عاقبة انهيار قاعدة قابلية تحويل العملات الوطنية الى ذهب وفقا لمعدل صرف ثابت، فأصبح المحدد الرئيسي للقيمة التبادلية للنقود هو معدل التوسع النقدي في حد ذاته، مما زاد من مسؤوليه البنوك المركزية. و فيما يلي نبرز أهم وظائف الحالية للبنوك المركزية:

1. وظيفه الاصدار النقدي أو خلق وتدمير النقود القانونية

تعطي هذه الوظيفة البنك المركزي دون غيره من عناصر النظام المصرفي الحق او الامتياز في اصدار النقود القانونية او البنكنوت وتدميرها. حيث تتضمن هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتحويل الاصول الحقيقية او حتى النقدية التي تؤول اليه الى وحدات قابلة للتداول. والتي يحصل عليها كحق على الدولة او الدول الاجنبية، او على المشروعات الاستثمارية، بالإضافة الى حقوقه على المؤسسات البنكية المحلية والاجنبية.

ويهدف البنك المركزي اساسا الى تحقيق الموازنة في الحاجة الاقتصادية للنقود وتحقيق الاستقرار النقدي في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية يستخدم البنك المركزي عدة أدوات مباشرة وغير مباشرة تقليدية او حديثة لتنفيذ السياسات النقدية .

2. **قيام البنك المركزي بوظيفه بنك الحكومة**: وتتمثل اهمها في

-الاحتفاظ واداره حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة، تقديم التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها، وتقديم القروض المباشرة للحكومة لتمويل عجز الميزانية

-تحصيل الايرادات الحكومية

-شراء وبيع العملات الأجنبية لصالح الحكومة واداره احتياطاتها من العملات الأجنبية والمعادن الثمينة

-ادارة اصدارات الاوراق المالية الحكومية من سندات واذونات خزينة، وادارة الدين العام الداخلي وادارة الدين الخارجي

-العمل كمستشار مالي للحكومة في مسائل النقدية والمالية صفة خاصة وفي المسائل الاقتصادية بصفات عامة

3. **القيام بوظيفه بنك البنوك**:

يتموقع البنك المركزي على قمه الجهاز المصرفي وهو المنظم الرئيسي لهيكلي وانشطته والمسؤول عن رقابته وتطويره. وتتفرع وظيفه البنك المركزي كبنك للبنوك الا عده وظائف فرعيه اهمها ما يلي :

- تتجمع لدى البنك المركزي الاحتياطات النقدية التي تلتزم بها البنوك التجارية كاحتياطي اجباري

- القيام بدور المقرض الاخير وهي من اهم المعالم الرئيسية لدور البنك المركزي كبنك البنوك باعتباره المصدر النهائي للسيول المحلية

- قيام البنك المركزي بوظيفة الاشراف والرقابة على البنوك: يعتبر الاشراف والرقابة على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية من الوظائف التقليدية للبنوك المركزية بهدف المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي وحماية اموال المودعين والمساهمين، وهذا وقد زادت أيضا أهمية تلك الوظيفة في السنوات الاخيرة مع زيادة عدد المؤسسات البنكية وحجم نشاطها من حيث العدد والتنوع وتعدد الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية، وهذا بفضل الابتكارات المستمرة في الصناعة المصرفية والمالية. وهذا بالإضافة الى زيادة حجم ونوعية المشاكل التي تتعرض لها هذه المؤسسات ، وتعرض الكثير منها لمخاطر التعثر. ومن اهم ما تشتمل عليه هذه الوظيفة ما يلي:

1. وضع القواعد الخاصة للتصريح بالتأسيس مؤسسات مصرفية أو مالية جديدة ودراسة ماذا جدوى تأسيس وحدات جديدة منها وسلطة منح هذه التراخيص وسحبها

2. تلقي البيانات والمعلومات الواردة من الوحدات المصرفية والمالية العاملة والخاضعة لرقابة البنك المركزي وتصنيفها لأغراض مختلفة

3. وضع القواعد الخاصة بتنظيم ورقابة عمليات البنوك وفي هذا الشأن فوضت البنك المركزي بصراحه امرها في ما يتعلق بإصدار التعليمات والتوجيهات اللازمة للوحدات الخاضعة لرقابته

4. دراسة البيانات والمعلومات الواردة من البنوك (رقابة مكتبية)، بالإضافة الى القيام بالتفتيش الدوري على الوحدات للوقوف على مدى سلامه مراكزها المالية ومدى التزامها بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركز ي (الرقابة ميدانية)، وبصفة خاصة مدى التزامها بالمعايير الاحترازية متمثلة في :

-معدل كفاية راس المال

-معدلات السيولة المقرر

-السياسة التصنيف التسهيلات الائتمانية

-التعليمات والضوابط المقررة بشان التركيزات الائتمانية وترشيد السياسة الائتمانية

4. قيام البنك المركزي بوظيفة ادارة السياسة النقدية والائتمانية:

تعتبر من اهم وظائف البنوك المركزية على الاطلاق في العصر الحديث حيث البنك المركزي هو الذي يخلق النقود القانونية، وهو في نفس الوقت يلعب الدور الرئيسي في التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق النقود الودائع، وذلك في اطار سياسة نقدية معينة موجهة لخدمة اهداف معينة لا يمكن أن تحيد عنها، من خلال اعتماد ادوات كفيلة بتمكينها من أداء دورها على أكمل وجه.

المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري

تعرف القوائم المالية أو التقارير المالية على أنها سجلات رسميه للأنشطة المالية لشركة معينة هذه القوائم تعطي ملخصا عن الوضع المالي وربحيه الشركة وعلى المدى القصير والبعيد وتمثل القوائم المالية في

البنك احد اهم ادوات التسيير والإدارة البنكية حيث من خلالها يمكن التعرف على مواطن القوه والضعف والوقوف على وضعيه التوازن المالي ومختلف المؤشرات المالية وتتمثل هذه القوائم خاصه في وثائق أساسية

1- الميزانية العمومية؛

2-الانشطه خارج الميزانية؛

3-جدول حسابات النتائج؛

أولا- الميزانية العمومية للبنك التجاري:

وتتضمن هذه الميزانية بشكل عام لأي مصرف تجاري جانبين الجانب الأيمن يمثل الموجودات أو استخدامات أموال المصرف والجانب الأيسر يمثل المطلوبات أو مصادر أموال المصرف، وتظهر المكونات الموجودة في الميزانية العمومية متسلسلة حسب درجة سيولتها، حيث تظهر الأصول الأكثر سيولة أي الأرصدة النقدية في مقدمة الموجودات تليها الأقل سيولة وهكذا. وكملاحظة فإن هذا الترتيب يكون عكس ما جرت عليه العادة في المؤسسات الأخرى الصناعية أو التجارية... أين تتصدر التثبيتات قائمة الأصول أما مكونات المطلوبات فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها فتظهر الأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك.[13] ويظهر جانبي الميزانية متوازنين، أي: total des actifs = total des dettes + capital

وبعبارة أخرى: الموجودات = المطلوبات

ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول (2) :

[13]-رضا صاحب ابو حمد آل علي، اداره المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى عمان الاردن، 2002 ص: 81.

المحور الرابع	ميزانية البنك التجاري

الموجودات (الاستخدامات، الاصول)	المبالغ	المطلوبات (المصادر، الخصوم)	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الجاهزة		**1- الودائع**	
- نقد في الصندوق	×××	- ودائع تحت الطلب	×××
- أرصدة لدى البنك المركزي	×××	- ودائع توفير	×××
- أرصدة لدى المصارف التجارية	×××	- ودائع لأجل	×××
- أرصدة سائلة أخرى	×××		
2- أصول متداولة:		**2- رأس المال الممتلك**	
- اذونات الخزينة	×××	- رأس المال المدفوع	×××
- الأوراق التجارية المخصومة	×××	- الاحتياطيات القانوني	×××
		- الاحتياطي	×××
		- الأرباح المحتجزة	×××
3- محفظة الأوراق المالية		**3- الأموال المقترضة طويلة الأجل**	
- سندات الحكومة	×××	- الإقتراض من سوق رأس المال	×××
- أسهم وسندات غير حكومية	×××		
- قروض قصيرة الأجل			
4- قروض طويلة الأجل	×××	**4- الأموال المقترضة قصيرة** الأجل	
-سلف	×××	- الاقتراض من المصارف التجارية	×××
-أرصدة دائنة أخرى	×××	- الاقتراض من البنك المركزي	×××
		5- مصادر تمويل أخرى	
5-أصول أخرى(رأس مال مادي)	×××	- التأمينات المختلفة	×××
		- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	×××
		- حسابات دائنة أخرى	×××
مجموع الموجودات	×××	**مجموع المطلوبات**	×××

1-عناصر الميزانية العمومية للبنك:

ثانيا-المطلوبات (مصادر اموال المصرف التجاري)

يقصد بالمطلوبات الخصوم الأموال التي توفرت لدى المصرف من مصادره ورأسماله ويستخدمه في تمويل نشاطه واستثماراته، وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية ويمكن توضيح أهم العناصر في ما يلي:

1- الودائع: وهي جميع أنواع الودائع التي ذكرناها سابقا سواء أو تحت الطلب أو لأجل أو اِدخارية كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، وتمثل المولد الرئيسي للبنك بحكم طبيعة عمله كوسيط مالي

2- رأس المال الممتلك: ويتكون بدوره من عدة عناصر وهي رأس المال المدفوع الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

3-الاحتياطات: تتمثل في

أ-الاحتياط قانوني: بموجبه يكون المصرف ملزما بتكوين تكوينه بحكم القانون الذي يزوره البنك المركزي بهذا الخصوص او بحكم الاعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

ب-الاحتياطي الثاني: هو احتياطي خاص بموجبه يكون المصرف مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تزورها اداره المصرف.

4- الارباح المحتجزة: هي الارباح التي تقررت اداره المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده وهذا المصدر اضافة إلى كونه يمثل نوعا من الحماية للمودعين فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمارات الداخلية.

5-المخصصات: يضم أيضا المبالغ المحتجزة لمقابلة الالتزامات والخسائر المحتملة، وكذلك المخصصات التقويمية.[14]

6-الأموال المقترضة: نعني بها تلك المبالغ التي يقترضها البنك من موارده سواء من السوق المالي او البنك المركزي أو بنوك أخرى، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

أ-الاقتراض من السوق المالي: يعتبر هذا النوع من الاقتراضات طويل الأجل يلجا إليه المصرف لغرض تدعيم رأس ماله وزيادة الطاقة الاستثمارية، والأموال طويلة الأجل قد تكون من النوع الذي لا يحتاج اِصداره إلى ترخيص أو من النوع الذي يحتاج اِصداره إلى ترخيص من البنك المركزي.

ويتميز هذا النوع من الاقراض كونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وكذلك طول فترة الاقتراض أما تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت ما يعني انخفاض تكلفة ادارته.

ب-الاقتراض من المصارف التجارية: ويعد الاقتراض من مصاريف التجارية اقتراضا قصير الأجل ويأخذ عدة صور من أهمها اقتراض احتياطي الفائض والاقتراض بمقتضى اِتفاقيات اِعادة الشراء.[15] في البديل الأول، يقوم البنك التجاري بإقراض فائضه من الاحتياطي الاجباري لبنك آخر يعاني من النقص فيه، بسعر فائدة متفق عليه ويتكفل البنك المركزي بنقل الأرصدة من حساب إلى آخر في حسابات الاحتياطي الاجباري دون تدوين عقد بينهما ويكون ذلك ليوم واحد قابل للتجديد، أما البديل الثاني، فيكون ببيع أوراق مالية إلى مصرف آخر على أن يقوم المصرف البائع للأوراق أي المقترض بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما، حيث يتم بيعها بسعر أقل من السعر اِعادة الشراء. أما بخصوص القروض عادت ما يتم الحديث عن هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب ومن ثم فقد

[14] سليمان ناصر، التسيير البنكي، دار المعز للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2019، ص: 15

[15] رضا صاحب ابو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص:85.

يستطيع المصرف الحصول على كل ما يحتاجه من أموال إذا أبدا إستعداده لدفع فائدة مناسبة ولا يزيد كمية الأموال المقترضة على الحدود التي يضعها البنك المركزي أو يدعها المصرف المقرض وتسمى هذه السوق سوق الاقراض لليلة أو يوم بيوم حيث يتم فيها تجديد القروض كل يوم حسب حاجة المقترض اليها كما في قرض فائض الاحتياطي الإلزامي.

ج-الاقتراض من البنك المركزي:

يعد الاقتراض من البنك المركزي قصيرا الأجل على الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين استراتيجيات الأخيرة التي قد تلجا إليها المصارف، حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل الأخرى. ويرجع هذا إلى عدم الرضا البنك المركزي من البنوك التي تكرر الاقتراض منه، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض وتتمثل هذه الحالات في: -مواجهه عجز الاحتياطي ؛ -مواجهه الطوارئ؛ -ومواجهه الحالات الموسمية.

7- مصادر تمويل أخرى:

1- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل التأمينات الاعتمادات المستندية

2- أرصد وصكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبه ضئيلة من مجموع تمويل البنك.

ثالثا- الموجودات (استعمالات أموال المصرف التجاري) (Assets)

يوظف البنك التجاري موارده في استخدامات تختلف من حيث سيولتها من أقصى دراجات السيولة وهي النقدية في الخزينة، واقصى درجات الجمود وهي العقارات والمباني، حيث يقوم البنك باستعمال الاموال وفق سياسة معينة ترمي الى حصوله على اعلى عائد ممكن في ظل مستوى مخاطرة

وامان مقبول ومستوى سيولة ملائم يستطيع من خلاله البنك الوفاء بالتزاماته تجاه مودعيه دون تجميد للأموال. ومنه يتم توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحا زهيدا، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها .

1- الأرصدة النقدية الجاهزة :(Ready Monetary Funds)

تشمل النقدية في الخزانة والأرصدة لدى البنك المركزي والعملات الأجنبية، والتي تعتبر اصول كاملة السيولة تشكل خط الدفاع الأول لمواجهة مسحوبات المتعاملين، وتتألف من جزئين رئيسين: **الجزء الأول**: كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودوعين لأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق معاذ دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل **الجزء الثاني** منها الأرصدة النقدية الدائنة (الاحتياطي القانوني) التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع طبقا للسياسة الائتمانية التي يحددها البنك المركزي إلى جانب ما يتجمع لدى البنك المركزي لحساب المصرف التجاري نتيجة لعمليات المقاصة بين البنوك، أو لغير ذلك من الأسباب، بالإضافة إلى **احتياطات نقدية اضافية** من الأصول السائلة، لمواجهة طلب سحب المودعين لوداعهم، ولا يلجأ المصرف عادة إلى سحب هذا الرصيد، إلا عند ازدياد ضغط المودعين عليه لسحب ودائعهم، لكن يبقى هذا اختياريا بحيث يستطيع البنك التجاري طلب هده الارصدة جون اعتراض من البنك المركزي. اضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدي بعضها بعضا والعملات الأجنبية، والذهب، والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة الجاهزة أيضا من نقد الجاهز.

إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة، التي يحتفظ بها المصرف التجاري، تتمتع بأقصى درجات السيولة، غير أنها لا تدر عليه دخلا، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية.

2- محفظة الحوالات المخصومة :(Bill Discounted Portfolio)

وتتكون المحفظة من اصول عالية السيولة قصيرة الأجل وفيها:

أ. **أذونات الخزينة** (Budget Allowances) :وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في تاريخ معين لاحق؛

ب. **الأوراق التجارية المخصومة** :(Discounted Portfolio) هي أول استخدام لموارد البنك يدر عليه دخلا وتعني في جوهرها علمية اقراض قصيرة الاجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر، وتتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم مقابل شراءها بقيمة أقل من قيمتها الاسمية ويمثل الفرق بين القيمة الحاضرة وقيمة شرائها جزاء الانتظار او المخاطرة ويطلق على هذه الفائجة المحصلة سعر الخصم. ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهير إن كانت شخصية، فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا للإمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها بعد استنزال مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الواقعة بين تاريخ خصم الورقة، وميعاد استحقاقها، مضافا إليها عمولة المصرف، ومصاريف التحصيل. وتعتبر هذه الاوراق عالية السيولة من امكانية اعادة خصمها لدى البنك المركزي والذي يتم لقاء سعر اعادة الخصم والذي يتحدد حسب أهداف البنك المركزي.

3–الاستثمارات في الأوراق المالية: تعد الأوراق المالية أقل سيولة من الأوراق التجارية وتمثل الأموال التي يستثمرها البنك في أوراق مالية، إما قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الحكومية، أو طويلة الأجل مما الأسهم والسندات بهدف تحقيق إيرادات مرتفعة، وتسمى المصلحة القائمة على هذا الاستثمار بمحفظة الأوراق المالية، ويجب أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من التخصص والخبرة نظرا لارتفاع درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمارات

4– القروض: وهي الأموال التي يقدمها البنك للمستثمرين مقابل فوائد، وتمثل الشطر الاعظم من اصول البنك لأنها تمثل نشاطه الأساسي كوسيط مالي، وتشمل جميع أنواع القروض سواء من حيث الأجل أو طبيعة النشاط.

5–المستحق على البنوك: وتمثل حقوق البنك على البنوك الأخرى، أي أرصدة البنك لدى البنوك التي يتعامل معها محلية كانت أم مراسلين بالخارج، والمبالغ المقرضة لها.

6–أصول و ارصدة مدينة أخرى: وتشمل إيرادات مستحقة لم تقبض بعد، أو مصروفات مدفوعة مسبقا .

7–أصول ثابتة: وتمثل ممتلكات البنك من أراضي ومباني وسيارات و عناد وغيرها بالقيمة الصافية)، وهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من أصول البنك، حيث تحظر القوانين في أغلب الدول على البنوك امتلاك أصول ثابتة بأكثر مما تتطلبه حاجة العمل حتى لا تجمد أموالها في تلك الأصول.

رابعا–الأنشطة خارج الميزانية: يضاف إلى القوائم المالية للبنك عادة ما يسمى بالأنشطة خارج الميزانية، وتتمثل في مجموع الالتزامات على أو لصالح البنك، أي تنقسم إلى نوعين :أ– تعهدات ممنوحة: وتسمى أيضا الالتزامات العرضية، وهي العمليات المتمثلة خاصة في التزامات معطاة من طرف البنك وإن لم يكن فيها خروج للأموال، لأن فيها نوعا من المخاطرة بالنسبة للبنك كقيمة خطابات الضمان غير المغطاة،

وقيمة الكمبيالات في القبول أو التعهد، سواء لصالح العملاء أو البنوك والمؤسسات المالية .ب- تعهدات مقبوضة :وهي الضمانات المقبوضة والتعهدات سواء من العملاء أو البنوك والمؤسسات المالية، وهي تمثل بالمقابل مصدر أمان بالنسبة للبنك .ويلاحظ على الأنشطة خارج الميزانية أنها توضع في قائمة مستقلة لوحدها لعدم وجود مكان لها في ميزانية البنك، فالالتزامات المعطاة ليست استخداما لأن ليس فيها خروج للأموال، كما أن الالتزامات المقبوضية ليست ملكا للبنك.

خامسا- جدول حسابات النتائج:[16]

ويسمى أيضا قائمة الدخل، وهو يمثل إجمالي إيرادات البنك وإجمالي مصروفاته، وتمثل اصول البنك أو استخداماته مصادر إيراداته، لذا فكلما كانت هناك كفاءة في إدارة الأصول كانت الإيرادات مرتفعة، بينما و البنك او موارده مصدر مصروفاته، لذا فكلما كانت هناك كفاءة في إدارة الخصوم كان هناك تحكم في المصروفات وبالتالي تحقيق أرباح أعلى

أ- **إيرادات البنك:** تتأتى إيرادات البنك التجاري بالدرجة الأولى من النشاط الرئيسي له وهو منح القروض، أي الفوائد المحصلة منها، وتتمثل أهم إيرادات البنك فيما يلي

-الفوائد على القروض بمختلف أنواعها-

- الفوائد المستحقة للبنك على البنوك الأخرى (محلية أو مراسلين)، سواء على شكل ودائع أو أرصدة مستحقة للبنك .

- عائد الاستثمار في الأوراق المالية

- عمولات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

-إيرادات الخدمات المصرفية الأخرى بمختلف أنواعها

ب- **مصروفات البنك:** وتشكل الفوائد المدفوعة على الودائع بجميع أنواعها أهم مصروفات البنك، والتي تتمثل إجمالا فيما يلي:

[16]-سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص-ص:18-19.

- الفوائد على الودائع المختلفة

-الفوائد المدفوعة على القروض التي يحصل عليها البنك، أو على الأرصدة المستحقة عليه لبنوك أخرى (محلية أو مراسلين)

-الأجور والرواتب

-الإيجارات المدفوعة.

-اهتلاك المباني والآلات والمعدات

-مخصصات الديون أو القروض المشكوك في تحصيلها

-مصروفات أخرى متنوعة.

المحور الخامس: تسيير الميزانية العمومية للبنك التجاري:

بغيت تحقيق تسير جيد للبنك واداء مثالي لعناصر الميزانية فإنه يتوجب على القائمين على البنك ان يقوموا بتسيير ميزانيته العمومية كل عنصر بما تقتضيه طبيعته، حيث يمكن تقسيم عناصر الميزانية الى 4 عناصر أساسية، وهي: تسيير السيولة، تسيير الاصول، تسيير الخصوم وتسيير رأس المال

أولا– تسيير السيولة ودور الاحتياطات:

1– مفهوم السيولة المصرفية:

تعني قدره المصرف التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح قروض جديدة وهذا يستدعي توفر النقد السائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض الأصول بناء على ذلك بإدارة السيولة المصرفية الاحتفاظ بموجودات نقديه سائله اضافيه الى موجودات ماليه تغلب عليها صفه السيولة لمواجهه احتياجات النقدية الفورية والعاجلة.

2–العوامل المؤثرة في السيولة

عمليات الايداع والسحب على الودائع

معاملات الزبائن مع الخزينة العامة

رصيد عمليات المقاصة بين المصارف

موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

رصيد راس المال الممتلك

3- مكونات السيولة المصرفية

يمكن تقسيم سيوله المصرف التجاري الى جزئين الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية –تطرقنا الهما سابقا–

4–نظريات اِدارة السيولة[17]

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة الا ان اهمها نظريه القرض التجاري ونظريه امكانيه التحويل ونظريه الدخل المتوقع

أ–نظريه القرض التجاري

[17]–رضا صاحب ابو حمد، مرجع سبق ذكره، ص: 193–194.

ترى هذه النظرية أن السيولة المصرفية تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، والتي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت. وعليه حسب النظرية يجب أن تقتصر قروض البنوك في المدة القصيرة للمحافظة على السيولة، فالقرض لابد أن يتضمن امكانية السداد في المدة المقررة، فيجب تحول القروض إلى نقدية قبل تاريخ الاستحقاق كما يتوقع أن تكفي حصيلة بيع تلك المنتجات لسداد قيمة القروض والفوائد.[18]

ومنطقيا تظهر أن هذه النظرية صحيحة إلا أن عيبها هو فشلها في سد إحتياجات التنمية الاقتصادية والتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل مشاريع طويله الاجل والتي هي ضرورية للتنمية الاقتصادية

كما أن هذه النظرية لم تأخذ في اعتبار الثبات النسبي لجزء من ودائعه حيث لا يمكن لا يتم سحب جميع الودائع في وقت واحد بل أن السحب والايداع تكون بصورة مستمرة وبذلك نقول أن البنوك التجارية تحول الأصول أي تحول القصيرة الأجل والجارية إلى طويلة الأجل وهذا ما أهملته هذه النظرية.

ب–نظرية امكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، فبتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول، حيث لا تريد أن تقتصر عمليات على القروض قصيرة الأجل. بل يجب تدعيم محفظة أوراقها المالية والتي تتحول لسيولة نقدية في أي وقت ممكن وباقل خسارة ممكنة. ومنه فإن هذا التنوع في المحفظة يوفر المرونة في التحويل والتبديل تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.

[18]–عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات كتاب الاقتصاد الاسلامي، الاصدار الاول–إليكتروني، 2018، ص: 77.

ج–نظرية الدخل المتوقع:

وتختلف عن نظرية القرض التجاري من حيث تشجيعها للقروض طويلة الاجل والقروض الاستثمارية، فحسب هذه النظرية فإن اداره المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض ودراسة البنك لمدى جدوى المشروع ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي سيموله البنك، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل وهو يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الاجل اضافة عملية السداد هذه القروض تكون من دخول المتوقعة بأقساط منتظمة ودورية تجعل المصرف يتمتع بسهولة عالية وبذلك يتم الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وامكانيه توقعتها

5– امثلة تطبيقية عن تسيير السيولة المصرفية:[19]

تظهر ضرورة تسيير السيولة عند خروج الودائع بسبب سحب المودعين لودائعهم بواسطة شيكات تودع فيما بعد في البنوك الأخرى. وعليه يجب ان يتوفر لدى البنك القدر الكافي من السيولة لمواجهة طلبات السحب هذه

1–حالة احتياطات فائضة متوفرة: باعتبار أن نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يجب ان يلتزم بها البنك تقدر بـ: 10%، إذا كان البنك يتوفر على إحتياطات فائضة، وبافتراض الميزانية التالية:

[19] -fredreic meshkin & all , monnaie banque et marché financier ; Edition nouveaux horison ; Edition 9, 2010, p : 306.

Banque A	
Actif	Passif
Réserve 20 Prêts 80 Titre 10	Dépôt 100 Capital 10

نلاحظ أن الاحتياطي الإلزامي لـ 100 مليون بنسبة 10 % هو 10 مليون، ومنه الاحتفاظ بـ 20 مليون يجعل البنك يحتفظ بـ10 مليون كاحتياطي فائض.

وفي حالة حدث سحب للودائع بـ 10 مليون فإن الميزانية تكون كالتالي:

Banque A	
Actif	Passif
Réserve 10 Prêts 80	Dépôt 90 Capital 10

	Titre 10

ومنه فإن البنك يفقد 10 مليون من الاحتياط ومن الودائع. في الميزانية الجديدة، تصبح قيمة الودائع 90 وبما أن الاحتياطي الإلزامي هو 10% لحجم ودائع 90 مليون فيقدر بـ: 9مليون وعليه لا يزال هناك فائض، وباختصار إذا كان البنك يحتفظ باحتياطي فائض هام فإن خروج ودائع لا يلزم تغيير عناصر أخرى في الميزانية.

حالة عدم كفاية الاحتياطيات: إذا كان البنك يحتفظ باحتياطي إلزامي متوافق مع النسبة المحدد من طرف البنك المركزي إلا أنها غير كافية كونها تساوي10 % بالتحديد من قيمة الودائع في هذه الحالة أي تغير في الودائع يمكن ان يجعل من الاحتياطات غير كافية كما سنبين في المثال الموالي:

Banque A	
Actif	Passif
Réserve 10 Prêts 90 Titre 10	Dépôt 100 Capital 10

وعندما يكن البنك أمام سحب بقيمة 10 ملايين، فإن الميزانية تكون كالتالي:

Banque A	
Actif	Passif
Réserve 0 Prêts 90 Titre 10	Dépôt 90 Capital 10

في هذه الحالة يكون الوفاء بالودائع من الاحتياطات، نلاحظ أن البنك قد استنفذ جميع احتياطاته واستعملها في مواجهة طلب السحب ونظرا لعدم توفر احتياطات اضافية، يكون في حالة صعبة فيفترض أن يحتفظ بـ:9 مليون كاحتياطي إلزامي، لكن في حالة غياب الاحتياطي، هناك 4 طرق ممكنة للبنك لتصحيح وضعيتها بسرعة قصوى، حتى لا تتفاقم مشكلة نقص السيولة وتتحول إلى عدم ملاءة:

1 الاقتراض بين البنوك

2 التخلي عن السندات (بيعها والتنازل عنها)

3 خفض القروض.

4 الاقتراض من البنك المركزي

1- الاقتراض من سوق بين البنوك:[20]

إن الحل الأول للحصول على الاحتياطي لمواجهة خروج الودائع هو الاقتراض من البنوك الأخرى عن طريق السوق ما بين البنوك، أو الاقتراض من المؤسسات المالية المتخصصة (ببيع شهادات الإيداع القابلة للتداول)، فإذا أخذ البنك A مبلغ 9 مليون الناقصة للاحتياط بالاقتراض من البنوك الأخرى تكون الميزانية كالتالي:

Banque A	
Actif	Passif
Réserve 9	Dépôt 90
Prêts 90	Emprunté d'autres banques 9
Titre 10	Capital 10

أما تكلفة العملية هو سعر الفائدة المفروض على عمليات الاقتراض ما بين البنوك.

2- بيع السندات: هناك إمكانية ثانية للبنك لتوفر الاحتياطي هي بيع جزء من السندات لتغطية سحوبات الودائع، حيث يمكن للبنك التخلي عن 9 مليون من السندات ووضع قيمتها لدى البنك المركزي، ومنه تصبح الميزانية كالتالي:

[20] -ibid , 310.

Banque A	
Actif	Passif
Réserve 9 Prêts 90 Titre 1	Dépôt 90 Capital 10

إن بيع هذه السندات يكلف البنك عمولات البيع، وتكاليف المعاملات ويتم تصنيف أذونات الخزينة كاحتياطي ثانوي، باعتبارها من الأصول عالية السيولة، وبالمقابل فإن تكاليف التنازل عنها منخفضة، والعكس بالنسبة للسندات الأخرى التي يمكن أن تمتلكها البنوك.

3- الاقتراض من البنك المركزي:

يمكن للبنك الحصول على الاحتياطات بالاقتراض من البنك المركزي، في المثال السابق البنك A يحتفظ بالسندات ويقترض9 مليون من شباك الخصم، ومنه نتحصل على الميزانية:

Banque A

Actif		Passif	
Réserve	9	Dépôt	90
Prêts	80	Emprunté de guichet d'escompte	9
Titre	10	Capital	10

ومنه فان تكلفة الاقتراض من البنك المركزي هو دفع سعر الفائدة المركزي (سعر إعادة الخصم)[21]

4- تخفيض القروض: يمكن للبنك الحصول على 9 مليون كاحتياط من خلال خفض القروض المقدمة بنفس القيمة والاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، ومنه تكون الميزانية كالتالي:

Banque A

[21] -ibid, p3011

Actif		Passif	
Réserve	9	Dépôt	90
Prêts	81	Capital	10
Titre	10		

إن آلية تخفيض القروض هي الآلية الأكثر تكليفا للبنك، فإذا كان لدى البنك مقدار كبير من القروض القصيرة الأجل القابلة للتجديد فيمكنه أن يخفض هذه القروض بسرعة بإنهاء هذه القروض وعدم تجديدها، وهو ما ينمي وجهة نظر سلبية للبنك لدى زبائنه وهو ما سيكون مكلف في المستقبل بسبب فقدان هؤلاء الزبائن واتجاههم إلى بنوك أخرى منافسة.

والطريقة الثانية لتخفيض القروض هو بيعها لبنوك أخرى، ويعتبر التوريق أحد طرق التي تسمح ببيع هذه القروض، بتحويل قروض إلى سندات. وبصفة عامة فإن هذه الطريقة مكلفة لأن البنوك الأخرى لا تعرف جيدا أصحاب القروض، وهو ما قد يؤدي بهم إلى رفض تسديد قيمة القروض الاسمية. ويمكنه أيضا اللجوء إلى تداول اتفاقيات اعادة الشراء.

ومنه فإن الاحتفاظ باحتياطات فائضة يمثل تأمين من تكاليف سحب الودائع، فكلما كانت هذه التكلفة مرتفعة زادة رغبة البنوك في الاحتفاظ بفائض إحتياطي أكبر.

ثانيا– تسيير الأصول:

بعد الاطلاع على أسباب الاحتفاظ بالسيولة لدى المصارف، فسنتطرق إلى الاستراتيجيات البسيطة للبنك في تسيير أصولها. فلتعظيم الأرباح على البنك البحث عن العائد الأكثر ارتفاعا من القروض والسندات، تخفيض المخاطر، ووضع مؤونات كافية للحفاظ على السيولة بالاحتفاظ بأصول سائلة. فإن البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة بأربع طرق مختلفة.

1- البنك يسعى إلى إيجاد المقترضين الذين يقبلون بأسعار فائدة مرتفعة، و الذين يحتمل أن لا يتعثروا عن السداد. وتبحث عن تطوير قروضها بإعلان معدلات الإقراض والتوجه مباشرة إلى المؤسسات لتقترح عليها قروض. فعلى البنكيين أن يقرروا ما إذا كان المقترض المحتمل يتمتع بمستوى مقبول من المخاطر، الذي يسمح له بتسديد الفائدة و أصل الدين عند الاستحقاق. عموما فإن البنوك تكون متحفظة في منح القروض ومعدل التعثر، وهو ما يسمى بتكلفة القرض، والذي يبقى عادة دون 1%. ولكن لا ينبغي أن تكون البنوك متحفظة كثيرا لكي لا تفوت فرص استثمار تتيح لها عوائد مرتفعة.

2- يسعى البنك إلى شراء سندات ذات عائد مرتفع و مخاطر منخفضة.

3- وكعملية لتسيير الأصول فان البنوك تسعى إلى خفض المخاطر عن طريق التنويع، وذلك بشراء أصول مختلفة (قصيرة وطويلة الأجل و أذونات خزينة) وتقديم قروض متعددة لزبائن مختلفين.

4- على البنوك أن تسير سيولة أصولها بطريقة تلبي متطلبات الاحتياطي الإلزامي بدون تحمل تكاليف مرتفعة. وهذا عن طريق الاحتفاظ بسندات سائلة حتى إن كانت تحقق عائد منخفض مقارنة بأصول أخرى. فيجب على البنك أن تحدد النسبة المناسبة من الاحتياطي الإلزامي اللازمة لتفادي تكاليف خروج الأموال. وأيضا يجب عليها الاحتفاظ بسندات حكومية كاحتياطي ثانوي كي يتم مواجهة السحوبات دون خسائر كبيرة.كما انه غير حذر أن تكون البنوك متحفظة كثيرا، فالاحتفاظ بفائض من الاحتياط يمكن من تفادي خسائر خروج الودائع لكن الإفراط فيه يحمل البنك تكاليف تجميد الأموال، في حين هو

يقدم فوائد على خصومه، ومنه فعلى البنك أن يحقق توازن بين السيولة و المداخيل التي يمكن أن تحققها من أصول اقل سيولة مثل القروض.

ثالثا–تسيير الخصوم:

قبل سنوات 1960 كانت مسالة تسيير الخصوم محلولة وكانت اهتمامات البنوك تهتم بالأصول، ف60% من خصوم البنك هي ودائع يتم التصرف فيها عن طريق الشيكات، واغلب هذه الودائع لا تحقق فوائد للمودعين عادة. كما أن البنوك لا تنافس فيما يخص الفوائد المقدمة على الودائع، ومنه فان هناك نسبة محددة من الودائع نوجه لكل بنك. أيضا الاقتراض بين البنوك لم يكن نشط حيث كان كل بنك يشبع حاجياته إلى الاحتياطي الإلزامي. وبداية من سنوات الستينات بدأت المراكز المالية الكبرى تبحث عن كيف يمكن لخصومها أن توفر لها سيول واحتياطات، وهو ما قادها إلى استغلال السوق بين البنوك وتطوير أدوات مالية جدد مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول، والتي تمكن البنوك من الحصول على تمويل بسرعة.

هذه المرونة الجديدة في تسيير الخصوم جعلت البنوك تغير مقاربتها في التسيير البنكي، فلم تعد بحاجة إلى الاعتماد على الحسابات الدفترية لتوفير الموارد، وبهذا لم تعد تعتبر مواردها كمعطى. بالمقابل فقد حددت أهداف عنيفة لرفع أصولها و تحاول الحصول على موارد وفي نفس الوقت أصبحت بحاجة إلى زيادة الرفع المالي. وبزيادة الاهتمام بتسيير الخصوم فإن البنوك حاليا تهتم بتسيير الأصول والخصوم.

إن الاهتمام الذي حظي به تسيير الخصوم يفسر التغيرات الهامة في ميزانيات البنوك حيث تعتبر في الو م أ شهادات الإيداع و القروض بين البنوك مورد مهم للبنوك (2%في 1962 إلى 47% في

2008) إلى جانب تزايد قيمة القروض، كما شهدت الودائع في منظمة التعاون و التنمية انخفاض مقابل زيادة في نسبة السندات المصدرة من طرف البنوك.[22]

رابعا–كفاية رأس المال:

يلعب رأس المال في البنوك دورا محوريا ومهما، حيث يعتبر الحاجز الاول وواقي الصدمات من الخسائر التي يتعرض لها البنك، وفي هذا الاطار اوجدت معايير دولية ينبغي للبنوك الالتزام بها للحفاظ على سلامتها، وقد تبنت لجنة بازل للرقابة المصرفية الاشراف على اعداد معايير دولية للرقابة المصرفية وحدت نسبة 8 بالمئة كنسبة معيارية يجب ان تلتزم بها البنوك للحفاظ على سلامتها في اطار اتفاقية بازل 1 و2 ثم تم رفعها الى 9.5 بالمئة في اطار بازل 3. و يجب على البنك تحديد كمية رأس المال اللازم الاحتفاظ بها لثلاثة أسباب، **أولا** إن رأس المال يجنب فشل البنك، وهي الحالة التي لا تستطيع فيها البنك الوفاء بالتزاماتها بسداد المودعين و المؤتمنين الآخرين أو إفلاسها. **ثانيا** رأس المال يؤثر على عوائد المساهمين في البنك، **ثالثا** مقدار من رأس المال ملزم به من طرف السلطات الوصية (رأس المال التنظيمي).

كيف يحمي رأس المال البنك من الإفلاس: نأخذ ميزانيتين لبنكين الأول يحتفظ برأس مال بنسبة مرتفعة تقدر بـ 10% والآخر يحتفظ بنسبة منخفضة تقدر بـ: 4 % ،

Banque faiblement capitalisée		Banque correctement capitalisé	
Passif	actif	Passif	Actif
Dépôt 96	Réserves 10	Dépôt 90	Réserve 10

[22] Ibid, p313.

Prêts 90	Capital 10	Prêts 90	Capital 4

بافتراض أن البنكين قدما قرض مؤسسة تعمل في قطاع الاتصالات يقدر القرض بـ 5 مليون لم يعد يمكن تحصيلها بسبب عجز مؤسسة الاتصالات عن الوفاء بالتزامها، وعند تقييم هذا الائتمان بصفر فإنه من الضروري أن يتم إخراجه من الميزانية كونه أصبح قرضا معدوما، ومنه فإن قيمة إجمالي الأصول تنخفض بـ 5 مليون، فيم امتصاص هذه الخسائر من رأس المال من خلال انخفاض رأس المال البنك بـ5 مليون. وعليه فان ميزانيتي البنك تصبحان كالتالي:

Banque correctement capitalisé		Banque faiblement capitalisée	
Actif	Passif	actif	Passif
Réserve 10	Dépôt 90	Réserves 10	Dépôt 96

Prêts 85	Capital 5	Prêts 85	Capital -1

البنك الذي يتوفر على رأس مال كافي يقبل الخسائر 5 مليون لأن قيمته السابقة هي 10 مليون وبعد انخفاضه بمقدار الخسارة تبقى قيمته موجبة بقيمة 5مليون. وبالعكس البنك الذي لا يتوفر على رأس مال كافي، يكون في حالة صعبة حيث قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه، وثروته الخاصة تصبح -1 مليون. وبسبب القيمة السلبية فإن البنك في وضعية عدم الملاءة، أي لا يمتلك ما يكفي لسداد دائنيه، ومقرضيه. وعندما يكون بنك في حالة عدم ملاءة فإن الجهات الرقابية تقوم بوقف نشاطه ووضع مسيرين يشرفون على نشاكه لمدة معينة وان لم يتجاوز هذه الوضعية يصبح إغلاقه وتصفية أصوله امرا حتميا بالرغم من الآثار التي تنتج عن عملية التصفية هذه. بما أن الممتلكين للبنوك لا يريدون خسارة أموالهم لذا فإنهم يفضلون أن يكون رأس مال البنك كافي لامتصاص الخسائر وهو السبب الكافي لجعل البنوك تتمتع برأس مال مرتفع: البنوك تحتفظ برأس مال كافي لتجنب حالة عدم الملاءة.

أثر رأس المال على ربحية المساهمين:[23]

كما رأينا سابقا فإن البنك يسعى الى تحقيق ثلاثة أهداف هي السيولة و الأمان والربحية، ولتحقيق ربحية جيدة على ملاك البنك التأكد من أن البنك مسير بشكل جيد، وهم بحاجة إلى قياس جيد لاستغلال البنك ويمكن ذلك من خلال الحساب البسيط لربحية البنك هو معامل المردودية

$$ROA = \frac{profit\ net\ aprèss\ impot}{actifs}$$

[23] Ibid, p : 316.

يعطي عائد الأصول صورة عن فعالية تسيير البنك أي هو عامل غير مباشر للإنتاجية، لأنه يبين كم من الأرباح تحققه وحدة أصول واحدة. وعليه لا يهم جهة أو طريقة تمويل هذه الأصول فهو يعطي مردودية الاصول باختلاف طريقة تمويلها.

اما إذا كان الملاك يهتمون بما تحققه استثماراتهم ، فإنهم يهتمون بمعلومة بسيطة هي معامل الربحية وهي التي تقيس مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة على شكل رأس مال في المؤسسة، اي تقيس مردودية المساهمين وتحسب على الشكل التالي:

$$ROE = \frac{profit\ net\ après\ impot}{fonds\ propres}$$

ولهدف الرقع من مستوى ربحية المساهمين في البنك، فإن البنك يعتمد على أحد مبادئ النظرية المالية التقليدية التي ثبت امكانية تطبيقها في البنوك في اواخر القرن العشرين، وتفيد هذه النظرية أن ربحية المساهمين ترتفع كلما زاد الاعتماد على المصدر الاقل تكلفة مما يخفض من تكلفة التمويل الكلية والتي بدورها ترفع من قيمة المؤسسة وربحية المساهمين. ونميز في هذا السياق أنه هناك علاقة مباشرة بين معامل العائد على الاثول و معامل مردودية الأموال الخاصة، هذه العلاقة تدعى بمضاعف الأموال الخاصة، وتسمى باختصار نسبة الرفع المالي:

$$EM = \frac{actif}{fonds\ propres}$$

ولفهم هذه العلاقة نلاحظ ما يلي:

$$\frac{profit\ net\ après\ impot}{fonds\ propres} = \frac{profit\ net\ après\ impot}{fonds\ propres}$$

بضرب بسط ومقام الطرف الثاني في مجموع الاصول ثم التبديل، تصبح العالقة كما يلي:

$$\frac{profit\ net\ après\ impot}{fonds\ propres} = \frac{actif}{fonds\ propres} * \frac{profit\ net\ après\ impot}{actifs}$$

ومنه:

$$ROE = ROA * EM$$

تحكيم المساهمين بين الأمان و الربحية:

يبحث المساهمين عن تعظيم الربحية من خلال الاستغلال الأمثل لموارد البنك واستخدامها وتوظيفها، ومن جهة فإن المساهمين ينظرون إلى رأس المال بنظرة ايجابية لأنه يجعل من الاستثمارات أكثر ثقة ويخفض من احتمال الإفلاس، لكن الاحتفاظ برأس المال مكلف كون حملة الأسهم العاجية يطالبون البنك بتوزيعاتهم، وعليه يجب على البنك استغلال هذه الأموال بأقصى ما يمكن حتى تدر عليه عوائد للمساهمين وليس من مصلحته تجميدها، بالإضافة الى وجود علاقة عكسية كما رأينا في النسبة أعلاه فكلما زاد فإنه يؤدي بمعدل العائد الأصول والربحية للانخفاض. ومنه فإن المسيرين الذين يريدون الرفع في رأس المال سيؤدون إلى انخفاض الربحية والعائد. وعليه فإن المسيرين يلجؤون الى التحكيم كما يلي:

1-في الحالات الصعبة ونقصد بها حالات ضعف النشاط والركود الاقتصادي وحتى الأزمات، يقوم المسيرين بالاحتفاظ برأس مال إضافي لموجهة الخسائر المحتملة ولو كان هذا على حساب الربحية فيقبلون بتحقيق مستوى عائد وربحية منخفض ضمن مستوى مخاطرة منخفضة وسيولة مقبولة أي يفضلون الأمان على الربحية.

2- في الحالة العكسية وهي حالات النمو والرواج، في حالة توقعهم انخفاض المخاطر بفعل التفاؤل وزيادة النمو الاقتصادي فإنهم يقومون بالاحتفاظ برأس مال منخفض يلائم الحدود التنظيمية، مما يؤدي بمضاعف رأس المال إلى الارتفاع، فيترتب عنه ارتفاع في أثر الرفع المالي، وارتفاع في ربحية البنك.

متطلبات رأس المال التنظيمية:

تقوم البنوك بالاحتفاظ برأس مال ملزمةً من قبل السلطات الرقابية، وبما أن الاحتفاظ برأس المال لديه تكاليف مرتفعة فإن المسيرين يودون الاحتفاظ برأس مال منخفض مقارنة بأصولهم إلى أن هذه النسبة الدنيا يتم تحديدها من طرف السلطات الوصية وهي في حدود 8% حسب ما حددته لجنة بازل.

المحور السادس:خلق النقود بواسطة البنوك التجارية.

يعتبر البنك المركزي وحده المسؤول على خلق النقود القانونية وفقا لشروط الاصدار وحسب النظام النقدي الذي يتبعه بالاعتماد على الغطاء النقدي اللازم لتغطية عملية الاصدار، مع ذلك تستطيع البنوك التجارية أن تخلق نوع آخر من النقود من النقود الودائع أو النقود الائتمانية، –التي تطرقنا لها سابقا في بداية المطبوعة– وتعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر وتنفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى، فلها تأثير كبير على كمية النقود المتداولة وعلى النشاط الاقتصادي فتمنح هذه النقود المجال للتوسع النقدي بما يتناسب مع حجم المعاملات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي. وتعتمد البنوك التجارية في توليد هذه الودائع المشتقة على مدى ثقه الافراد سواء المودعين أو العملاء في قدره البنوك على الوفاء بالتزاماتها في الدفع النقدي عند الطلب، وكذلك قبول الدائنين للشيكات من أجل الوفاء بديونهم. وهذا كله يتوقف على مدى الوعي المصرفي الذي يتمتع به الافراد في المجتمع، كما ان هذه العملية لم تكن لتنجح لولا تجمع الأموال في البنوك بسبب الفرق بين قيمة ما يدعمه العملاء وقيمة ما يسحبه العملاء خلال الظروف العادية، حيث من غير المتوقع أن المذيعين سيقدمون على سحب كامله ودائعهم في وقت واحد، وحتى المودع الواحد من غير المتوقع أن يسحب كامل وديعته في نفس الوقت حيث يتم الايداع في فتره زمنيه معينه ويتم السحب بعد ذلك على فترات

متفرقه على شكل المبالغ صغيرة مما يتيح للبنك امكانية استعمال أو التصرف في هذه الوديعة ويقوم بإقراضها للعملاء لتحقيق عائد من استخدامها.

أولا– آلية توليد الودائع في البنوك التجارية:

توجد قدره لدى الجهاز المصرفي التجاري الذي يتألف من مجموعه من المصارف التجارية أو من مصرف تجاري وحيد على توليد ودائع جديدة بصورة ودائع جارية مشتقة أو النقود الجديدة، وبشكل مضاعف.

وتتم عملية التوليد الجديدة أثناء قيامها بعمليات الاقراض المصرفي للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وكذلك عند استثماره في الأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية وشراء العملات الأجنبية من الوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وغيرها من النشاطات التي يقوم بها المصرف ويتولد عن طريقها ودائع مشتقه.

وترتبط عملية انشاء نقود الودائع هذه بما يتوفر لدى البنك التجاري منفرد أو البنوك التجارية مجتمعة من احتياطات نقدية أولية، والتي تتمثل في النقود القانونية التي سبق وأن أصدرها البنك المركزي وضرورة اِستقبالها على شكل وديعة قانونية ليتم الاحتفاظ بها في البنك على شكل وديعه أولية والتي تحصل عليها البنوك من خلال قيام زبائنها بإيداع فعلي لهذه النقود القانونية لديها أو زياده رأس مالها أو اِقتراض من البنك المركزي أو بيع الموجودات المالية.

كما أشرنا سابقا فان البنك التجاري لا يقوم بالاحتفاظ بالودائع كامله كونه يعلم انه لا يتم سحبها في الظروف الاعتيادية وان المودعين لن يسحبوا إلا جزء منها وكون هذه المصرف مؤسسه ماليه تهدف الى الربح فانه سيشرع في استخدام كل ما يفيض عن الاحتياطات الجزئية عن الاحتياطات النقدية

القانونية تجاه الودائع الى استخدام احتياطات الفائضة في اقراض لوحدات الاقتصادية والاستثمار في موجودات مالية متنوعة مثل الاستثمار الأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية،...نظيرة فائدة.

وعليه يمكن القول أن عملية خلق الائتمان او النقود الائتمانية هي:" عملية مصرفية فنية يقوم المصرف بموجبها بالاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع وإقراض الباقي للراغبين بالحصول على القروض استنادًا لأسس ومبادئ الإقراض التي يتبعها، وذلك بهدف زيادة حجم أرباحه"

ثانيا– خصائص عملية خلق الائتمان: [24]

1- إن عملية خلق الائتمان تعد عملية مصرفية فنية بما تحتويه من حسابات وأنظمة وإجراءات لتحديد حجم المبالغ الجاهزة للإقراض بشكل يومي، أي على كل مصرف أن يحسب الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة ويحدد نسبة الاحتفاظ لكل منها ويحدد كم من المبالغ هو الجاهز للإقراض.

2- تقوم عملية خلق الائتمان على عنصر الثقة، أي أن الأفراد يثقون بالمصرف فلا يسحبون إلا المبالغ المحتاجين إليها، والمصرف يطمئن لهذه الناحية ويقرض المبالغ كاملة إلا الاحتفاظ بنسبة معينة.

3- تقوم عملية الإقراض على أسس ومبادئ عملية مصرفية تتضمن دراسة الزبون

[24]–علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بدون دار نشر، دمشق 2011، ص: 160.

وحجم المبالغ وسعر الفائدة وزمن السداد وكل ما يتعلق بالقرض واسترداده.

4- إن هدف الإقراض هو الحصول على فائدة أعلى من فائدة الودائع وذلك لتحقيق

أرباح مؤكدة للمصرف وتعظيمها، وتخدم في النهاية تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

ثالثا– العوامل التي تحكم عملية توليد الودائع المشتقة:

يشترط توليد الودائع المشتقة قيام المصرف التجاري بإقراض جزء من احتياطاته الفائضة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القروض في ذات المصرف أو في أحد المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي. و يرتبط نجاح هذه العملية في قدرة المصارف التجارية على تكوين الودائع على عدة عوامل هي:

1-مقدار الوديعة الأولية والتي ترتبط بارتباط طردي مع قدرة البنوك على إنشاء الودائع، ويعتمد حجم الودائع على عدد الأفراد المودعين بالإضافة لمدى الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع فكلما زاد التعامل المصرفي بين الأفراد كلما زاد حجم الودائع الأساسية وقل التعامل بالنقود الأساسية مباشرة؛

2-نسبه الاحتياط القانوني والذي يرتبط بعلاقه عكسيه مع قدرته إنشاء النقود الودائع، وتتأثر هذه النسبة بالسياسة النقدية للبنك المركزي، كما يمكن للبنك الاحتفاظ باحتياطات اضافية لمواجهة متطلبات السيولة؛

3- الظروف الاقتصادية السائدة حيث انه في اوقات الرواج الاقتصادي تزداد الودائع والقروض العكس في اوقات التباطؤ والكساد؛

4-فرص الاستثمار، وتمثل مستوى توظيف موارد البنك حيث ترتبط بعلاقة طردية مع قدرة البنوك على توليد الودائع، فكلما زادت الفرص الاستثمارية أمام البنوك كلما زادت قدراتها على منح الائتمان، وترتبط فرص الاستثمار المتاحة أمام البنوك بعدد المستثمرين الذين يطلبون قروضا من البنوك ومن الطبيعي أن يعتمد هذا على حالة النشاط الاقتصادي، ومن ثم ففي حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة معدلات الأرباح فإن الطلب على القروض سوف يزداد مما يسمح للبنوك بزيادة حجم الائتمان أي قدرتها على التوليد، أما في حالة الأزمات تقلل نطاق هذه العمليات خوفا من مخاطر الإقراض نظرا لضعف مركز المدينين بصفة عامة مما يزداد معه احتمال عجزهم عن السداد[25].

5- مدى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالودائع جارية على الودائع الادخارية ولأجل، حيث أنه كلما زادت نسبه الودائع الجارية زادت قدرة المصارف على توليد الودائع وتوليد النقود؛

6- التسرب النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع قدرة اِنشاء البنوك للنقود الودائع، فكلما زادت نسبة التسرب النقدي من الوديعة الأولية أو ما يليها من الودائع المشتقة، إلى التداول خارج الجهاز المصرفي أو إلى خزائن الأفراد وجيوبهم قلة قدرة المصرف على توريد الودائع الجديد المشتقة؛

6- مدى رغبة المصارف وقدرتها على توظيف احتياطاتها النقدية الفائضة في الاقراض والاستثمار، حيث أنه يمكن للبنوك رغم توفر الاحتياطات الفائضة أن تحجم لظروف ما عن تجديد أو منح قروض جديدة

7- مدى رغبة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في الاقتراض، حيث أنه كل ما زاد الطلب على القروض وإلى المستوى الذي يغطي هذه الاحتياجات الفائضة، زادت قدرة المصارف على توليد الودائع الجديدة؛

8- السياسة النقدية المتبعة، إذ أنه كلما كانت السياسة النقدية التي يتبعها يعتمدها البنك المركزي متشددة قلت قدرة المصارف على توليد الودائع كون هذه السياسة النقدية تؤثر مباشرة في الاحتياط

[25]- محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية، العادية، غير العادية-الاليكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص: 195.

الاجباري الذي ذكرناه في البداية فالتشديد السياسة النقدية يؤدي إلى رفع نسبه الاحتياط الاجباري ونظرا للعلاقة العكسية فإن هذا يؤدي الى خفض النقود الودائع.

رابعا– الفرضيات التي بنيت عليها عملية خلق النقود[26]

1–جميع البنوك التجارية في الوطن و كأنها بنك واحد دو فروع متعددة في جميع أنحاء البلاد؛

2–نسبة الاحتياطي النقدي عن كل وديعة تحول إلى البنك المركزي كاحتياطي إجباري؛

3–جميع الساحبين و المودعين يتعاملون بالشيكات(الحسابات الجارية) ؛

4–غياب التسرب النقدي بمعنى أن جميع الساحبين و المودعين يودعون أموالهم و كل ممتلكاتهم في هدا البنك أو أحد فروعه فور الحصول عليها؛

5–القروض تمنح على شكل حسابات جارية تودع فيما بعد في هدا البنك أو أحد فروعه.

خامسا– ميكانزيم انشاء النقود الائتمانية:

لشرح آلية انشاء النقود الائتمانية نتطرق الى حالتين هما انشاء النقود في حالة وجود بنك واحد وانشاء النقود في حالة وجود مجموعة من البنوك وايضا الى انشاء النقود في حالة وجود التسرب النقدي وحالة غياب التسرب النقدي

[26]– نفس المرجع السابق، ص: 189.

1- انشاء النقود الائتمانية في حالة المصارف مجتمعة:

ويعني هذا ان المقترضين او المستفيدين من القروض لا يقومون بإيداع المبلغ في البنك مانح القرض أي يتم ايداعه في بنك آخر على شكل وديعة جارية، لتوضيح عمليات خلق نقود الودائع نفترض أن نسبة الاحتياطي النقدي هي 10 % والتي يحددها البنك المركزي لموجهة متطلبات السيولة والسحوبات النقدية أما باقي الوديعة تستخدم على شكل قروض تودع في أحد فروع البنك.

اذا أودع أحد الأفراد مبلغ 1000 دج في البنك **A**، هنا سيحتفظ البنك باحتياطي اجباري قدره 100 دج في حسابها لدى البنك المركزي أما الباقي الذي **A**يقدر ب 900 دج تبقى في متناول الراغبين في الاقتراض أي تصبح ميزانية البنك كما يلي:

الموجودات		المطلوبات	
النقد في الصندوق	1000	الوديعة الاولية الجارية	1000
المجموع	1000	المجموع	1000

يقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بجزء من الوديعة كاحتياطي اجباري في حسابه لدى البنك المركزي، ويقوم بإقراض المبلغ المتبقي، أي يستخدم الفائض في توليد ودائع جارية مشتقة (جديدة)، او عن طريق القيام باستثمارات مالية مربحة، وعليه تصبح الميزانية كما يلي:

البنك A	
الموجودات	المطلوبات
الاحتياطي القانوني 100 القروض 900	الوديعة الاولية الجارية 1000
المجموع 1000	المجموع 1000

في هذه الحالة يمكن البنك A ان يقرض مبلغ 900 ، لأحد زبائنه او زبون لديه حساب في بنك آخر، ونفترض الآن أن البنك منح القرض بقيمة 900 للسيد 2 وقام بدوره بإيداعها في البنك B فتصبح ميزانية البنكين كما يلي:

البنك A	
المطلوبات	الموجودات

البنك B	
المطلوبات	الموجودات

الاحتياطي القانوني 100	الوديعة الاولية الجارية 1000
القروض 900	
المجموع 1000	المجموع 1000

الاحتياطي القانوني 90	الوديعة الاولية الجارية 900
القروض 810	
المجموع 900	المجموع 900

نلاحظ أنه هنا البنك B يقوم بدوره بالاحتفاظ بالاحتياطي الاجباري ويقوم بإقراض 810 وعلى أساس ان الشخص المستفيد من القرض من البنك B يقوم بسداد قيمة بضاعة لشخص آخر ويتعامل هذا الشخص مع بنك آخر البنك **c**

وعليه يوم البنك c باستقطاع قيمة الاحتياطي الاجباري أي 10 بالمئة من المبلغ تجاه الوديعة المشتقة ويستخدم الجزء المتبقي

البنك B	
المطلوبات	الموجودات
الاحتياطي القانوني 90	الوديعة الاولية الجارية 900
القروض 810	

البنك **c**	
المطلوبات	الموجودات
الاحتياطي القانوني 81	الوديعة الاولية الجارية 810
القروض 729	

المجموع 900	المجموع 900

المجموع 810	المجموع 810

و هكذا تستمر العملية من بنك لآخر ،و في كل مرة تتضاءل المبالغ الموجهة للإقراض لحين وصولها إلى الصفر و يمكن تصوير عملية خلق نقود الودائع في الجدول التالي:

البنوك	نسبة الاحتياطي القانوني	ودائع جديدة	قروض واستثمارات
A	100	1000	900
B	90	900	810
C	81	810	729
.	72.9	729	656.1
.	65.6	656.1	590.5

.	59	590.5	531.4
.	53.1	478.3	430.5
...			
المجموع	1000	10000	9000

يتضح من الجدول أن الحجم الكلي للودائع أصبح يساوي 10000 دج أي أننا انتقلنا من وديعة حقيقية أصلية مساوية ل 1000 دج إلى ودائع كلية مساوية لـ 10000 دج و يمكن ملاحظة أن التوسع في الودائع هو متتالية هندسية فإذا نسبة الاحتياطي القانوني **R** = 10% اذا فترضنا أن وديعة أولية **D1 =1000** فيكون :

$$M = D1 \times 1/R$$

يسمى 1/R بمضاعف الائتمان أي عدد المرات التي تتضاعف بها الوديعة الأساسية و الذي يعبر عنه أيضا بالعلاقة التالية:إجمالي الودائع الأولية / حجم الوديعة الأساسية أي 1000/10000 = 10 اما الوديعة المشتقة = حجم الودائع المولدة – الوديعة الأولية

9000 =1000-10000 =

إن الودائع المشتقة ليست بودائع حقيقية و إنما عبارة عن ودائع كتابية وجودها غير مادي و إنما في التسجيل المحاسبي و تتداول عن طريق الشيكات و بما أن أصل الودائع كلية هو وديعة أولية حقيقية مقدارها 1000 دج نقول أن البنك قد استطاع إنشاء نقود بمقدار 9000 دج، وهي نقود ائتمانية(كتابية) غير

موجودة ماديا.

2- كيفية خلق النقود في حالة البنوك مجتمعة ووجود التسرب النقدي:

التسرب النقدي هو خروج النقود القانونية إلى خارج النظام البنكي، ويحدث هذا عندما لا تعود المبالغ المقرضة من طرف البنك إليه على شكل ودائع يتم تداولها خارج الدائرة المصرفية على شكل دفع نقدي، وهو ما يحرم النظام البنكي من استعمالها وتعود ظاهرة التسرب لعوامل كثيرة منها عدم الوعي المصرفي و التي تعني عدم انتشار الثقافة البنكية بين حائزي النقود الدين يفضلون عند تسوية معاملاتهم استعمال النقود القانونية عوضا عن الشيكات.

إن التسرب النقدي الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، فهذه تعرف بنسبة التسرب النقدي أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية.

$$\text{التسرب النقدي} = \frac{\text{الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور}}{\text{الزيادة في الكتلة النقدية}}$$

و المعروف أنه كلما زادت نسبة التسرب النقدي كلما قلت قدرة النظام البنكي على إنشاء نقود الودائع فإذا رمزنا لنسبة التسرب النقدي بالرمز **f** فمضاعف الائتمان يصبح كما يلي:

مضاعف الودائع: **R+f–Rf/ 1**

الحجم الكلي للودائع: **R+f–Rf 0D1/ 1**

الودائع المشتقة: **R+f–Rf –D1/1**

اذا طبقنا نفس المثال السابق على حالة اين تقدر نسبة التسرب النقدي بـ 20 % تصبح عمليات البنوك كما يلي:

البنوك	نسبة الاحتياطي القانوني 10%	ودائع جديدة	التسرب النقدي %20	قروض واستثمارات

A	100	1000	180	720
B	72	720	129.6	590.4
C	59	590.4	106.2	483.8
.	48.3	483.8	87.1	396.7
.	39.6	396.7	71.4	325.28
.	32.5	325.28	65	260
.	26	260	46.8	213
	21.3	213	38.3	174.6
.	17.4	174.6	31.4	143.1
.	14.3	143.1	25.74	117.36
	11.7	117.36	21.13	96.22
...	9.6	96.22	17.25	78.9
				...
المجموع	1000	10000		9000

ومنه نلاحظ اننا امام متتالية هندسية متناقصة ، وبتطبيق القانون السابقة نتحصل النقود الاجمالية في وجود التسرب النقدي كما يلي:

$$M = D \ 1/ R+f-Rf$$

$$= 1000 \times 1/ 0.1+0.2-0.1\times0.2$$

$$= 5555.55$$

وعلية النقود المنشأة هي 4555.55 والنقود الأولية : 1000

3- انشاء النقود الائتمانية في حالة المصارف منفردة:

في هذه الحالة تعود كل القروض الممنوحة للبنك مانح القرض على شكل ودائع مشتقة ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي: اذا كانت الوديعة الأولية قيمتها 3500 دج ونسبة الاحتياطي الالزامي 25% فإن الميزانية العمومية للبنك على مستوى المصرف المنفرد تكون كالتالي:

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي القانوني	875	الوديعة الاولية	3500
القروض	2625		

المجموع	3500	المجموع	3500
الاحتياطي القانوني	656.25	الوديعة الاولية	2625
القروض	1968.75		
المجموع	2625	المجموع	2625
الاحتياطي القانوني	492.19	الوديعة الاولية	1968.75
القروض	1476.56		
المجموع	1968.75	المجموع	1968.75
الاحتياطي القانوني	369.14	الوديعة الاولية	1476.56
القروض	1107.42		
المجموع	1476.56	المجموع	1476.56

قيمة الودائع المشتقة للدورة الثالثة = 2625+1968.75+1476.56=6070.31 وهو نفسه مقدار الائتمان الممنوح على شكل قروض يتم تداولها بالشيكات. وعليه تعطى العلاقة بين الودائع المشتقة والاحتياطي الاجباري والاحتياطيات النقدية التي تمثل الوديعة الاولية، بالعلاقة التالية:

$$R=rd \times DD$$

حيث :

R هي الاحتياطات النقدية الاولية

rd نسبة الاحتياطي الاجباري تجاه نقود الودائع

DD تمثل الودائع الجارية المشتقة

$$DD=R/rd$$

حيث يمثل مقلوب rd أي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني تجاه الودائع الجارية المشتقة هو مضاعف الائتمان، او مضاعف التوسع النقدي، ويرمز له بـ: E

كما يمكن حساب الودائع المشتقة بالعلاقة التالية ايضا:

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{\text{الوديعة الاصلية} - \text{قيمة الاحتياطي}}{\text{نسبة الاحتياطي}}$$

ومنه فالنظام المصرفي في مجموعه هو الذي يتمكن من خلق نقود الودائع فليس باستطاعة بنك واحد أن يقوم بخلق الودائع على النحو السابق إلا إذا كان هو البنك الوحيد في النظام المصرفي وهو فرض نظري، فالبنك الواحد عندما يمنح قرضا من وديعة حقيقية فهو سيساعد على قيام الودائع في بنك آخر

فقروض بنك تنشئ ودائع بنك آخر، وهكذا حتى تتضاعف حجم الودائع في النظام المصرفي جميعه.و تهدف البنوك التجارية من خلق نقود الودائع إلى تحقيق الربح و هو ما يتحقق لها من الفوائد المفروضة على القروض.

سادسا– تقييم العوامل المؤثرة على توليد النقود:

تعتبر عملية توليد النقود او الودائع من اهم الاضافات التي قدمها النظام النقدي الورقي نظرا لما يتيحه من امكانية التوسع النقدي بما يتوافق مع حاجات الاقتصاد من جهة وامكانية التحكم فيه من طرف السلطات الوصية واستعماله كأداة من أداة السياسة النقدية (الاحتياطي الاجباري). غير أن الافتراضات التي بنيت عليها المناقشات السابقة لا تتحقق تماما في الحياة العملية وهو ما يمثل حدودا على قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع:

- افتراض وجود بنك واحد له فروع منتشرة وهو غير واقعي نزرا لتعدد البنوك في الدولة الواحدة وتعدد فروعها، وبالتالي لا يستطيع بنك واحد أن يخلق وحده هذه النقود المشارة إليها سابقا؛
- وجود الاحتياطي الاختياري الذي تحتفظ به البنوك فوق الاحتياطي القانوني، قد يؤثر على عملية خلق النقد كون الميكانزيم السابق ربط انشاء النقود الائتمانية بالوديعة وضرورة الاحتفاظ بجزء منها لدي البنك المركزي، غير انه اذا توفرت احتياطات فائضة فإنه لا يلجأ البنك للوديعة للوفاء بالتزاماته أو القيام بالإقراض. كما نشير هنا إلى أنه يمكن أن يطبق البنك المركزي نسب مختلفة للاحتياطي الاجباري باختلاف نوع الودائع وهنا يكون الحديث عن المضاعف النقدي الواسع؛
- افتراض أن جميع السحوبات والقروض تتم بواسطة الحسابات الجارية وهو غير واقعي خاصة في الدول النامية التي يرتفع فيها التسرب النقدي، وينخفض فيها الوعي المصرفي وضعف تطور وسائل الدفع.

المحور السابع: تقييم أداء البنوك التجارية

أولا– التحليل المالي وتقييم الأداء في البنوك:

يتطلب التحليل المالي في البنوك التجارية أن يلم الخبير بكامل القوائم المالية للبنوك التجارية والمعرفة الدقيقة بالقوانين والتشريعات التي تحكم النشاط المصرفي، وأن التخطيط السليم للتحليل المالي في البنوك التجارية يتطلب اِختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل المالي.

ويمكن تعريف عمليه تقييم الأداء بالنسبة للبنوك التجارية بأنها " التعرف على مدى تحقيق هذه البنوك لأهدافها الأساسية في اطار قيامها بوظيفتها كوسيط مالي، وتتلخص هذه الاهداف في تعبئة **وجدب المدخرات** من خلال سياسه تنمية الودائع بِاعتبارها المصدر الرئيسي لموارد البنك ثم **إعادة توظيف** هذه الموارد من خلال **سياسة الاقراض** التي تشكل العنصر الأساسي وذلك بغيت تحقيق القدر الملائم والمطلوب من **الربحية**".[27]

ويُمَكِن الاهتمام بتحليل القوائم المالية من التعرف على مصادر الأموال ومجالات استخداماتها والحكم على نتائج أعمال البنك، ويحتاج تحليل القوائم المالية للبنوك إلى تحديد طريقه خاصه تتلاءم مع أهداف التخطيط والرقابة، حيث يسعى المحلل المالي إلى تفسير القوائم المالية وعرض نتائج التحليل المالي، من خلال تحويل البيانات المعروضة في هذه القوائم إلى معلومات تُمَكِن الادارة العليا للبنك وغيرها من

[27]– سليمان ناصر ، التسيير البنكي(ادارة البنوك) دار المعتز للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2019، ص35

الجهات مثل البنك المركزي ولجنة الرقابة المصرفية من متابعة وقياس أداء الأنشطة الأساسية للبنك، بالإضافة إلى ذلك فأنها توفر معلومات أساسية للتخطيط المستقبلي.

ويعمل البنك على الرفع من كفاءة استغلاله لإمكانياته من خلال إدارته للأصول والخصوم والسيولة ورأس المال كما رأينا في المحاضرة السابقة، ولذلك فإنه يجب عليه الوقوف على بعض العناصر وتقيمها للحكم مناسبتها وبذلك تحقيق كفاءته وهي:

- قدره البنك على جذب المدخرات وتنميه لودائعه في ظل المنافسة البنكية؛

- قدره على توفير السيولة المناسبة للنشاط والوفاء بالالتزاماته القصيرة؛

- مدى كفاية رأس المال وتحقيق الأمان للبنك وكذا تحمل الخسائر الغير متوقعة؛

-كفاءه إستخدام وتوظيف الأموال وتحقيق القدر الملائم من الربحية؛

- القدرة على الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة واستخدامه لتحقيق أرباح مقبولة.

ثانيا – أساليب تقييم الأداء:

تتعد أساليب تقييم الأداء حسب الأهداف والمدخلات المستعملة حيث نميز في ذلك ثلاثة أساليب أساسية لتقييم الأداء في المؤسسات المصرفية وهي:

1-التحليل الرأسي: يقوم على أساس دراسة العلاقة بين العوامل أو البنود المختلفة في القوائم المالية للبنك في فترة زمنية معينة أي هو تحليل ساكن، حيث يقوم بدراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل توزيع عناصر الأصول وكل بند من بنود الخصوم أو حقوق الملكية إلى مجموع الخصوم أو رأس المال.

2-التحليل الأفقي: يرتبط هذا التحليل على تغيرات عنصر أو مجموعة من العناصر من خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ عليها، وقياس هذا الاتجاه ونوعه وتقييمه. وعليه فإنه تحليل ديناميكي

ثالثا- التحليل باستخدام النسب المالية:

يعتمد التحليل باستخدام النسب على عناصر من الموارد والاستخدامات وعلى عناصر من الايرادات ومصروفات البنك حيث يزودنا بمعلومات عن سيولة البنك ومدى ملاءمة رأس المال وتوظيف و الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحيه البنك. وأهم النسب المستخدمة في هذا التحليل هي نسب السيولة نسب الربحية نسب النشاط نسب المديونية نسب راس المال و نسب النمو.

يتم الاعتماد على أسلوب التحليل بإستخدام النسب لقياس التعثر المصرفي والتعرف على مدى تأثير المتغيرات التي تواجه المصارف على نشاطه من اهمها المخاطر ويُمَكِن التحليل باستخدام هذه النسب المالية من التنبؤ بانخفاض الربحية وانخفاض الودائع وزياده الديون المتعثرة

المجموعة الأولى: نسب السيولة

تعرض لنا نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات المتنوعة تجاه العملاء، من خلال تلبية طلبات السحب اليومي ومنح القروض بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى قدرته على تحويله الأصول الشبه الجاهزة إلى سيولة، ومن أهم هذه الأصول الشبه الجاهزة الودائع لدى البنوك الأخرى والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي والمتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل، والتي يمكن تحويلها الى نقدية دون خسارة في القيمة.

وعليه فإن إدارة السيولة تهدف إلى أن يكون البنك دائما جاهز لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية، دون الحاجه إلى تصفية بعض الاستثمارات، بالإضافة إلى تحديد مصادر الأموال الداخلية

والتدفقات النقدية الخارجية ومعرفه طبيعة التعارض بين السيولة والربحية والامان ومعرفه مداخل التعارض بينها [28]

وتقاس نسب السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي:

1. نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:

وتقيس لنا هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة كون النقد المتاح هو الاصل الوحيد الذي يمكن من تلبية طلبات السحب الفوري من قبل مودعيها .ويمكن حسابها وفق المؤشر النسبي التالي:

$$\text{النقد الى الودائع تحت الطلب} = \frac{\text{ارصدت نقدية + أصول شبه نقدية}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

ويتكون بسط النسبة من العناصر التالية:

- أرصدة النقدية في الخزينة
- الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك المركزي + الاحتياطي..)
- صافي الودائع لدى البنوك الأخرى

[28]–دريد كمال آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2012، ص: 105

- المستحق من الشبكات والجوالات وكوبونات الأوراق المالية . .
- عملات أجنبية تحت التحصيل
- اذونات خزانة أوراق حكومية مضمونة أو بكفالة الحكومة.
- اوراق تجارية مخصومة (3 أشهر)
- رصيد الذهب
- الاستثمارات في الاوراق المالية

2. النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع: وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يتكون البسط من نفس المجموعة في البسط للنسبة المذكورة في (1) أعلاه، أما المقام فيتكون من إجمالي الودائع وهي (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل وبأخطار، حسابات التوفير، شهادات الإيداع والودائع أخرى...) نهتم بهذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح لدى البنك وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها.

3.نسبة السيولة التجارية: هي النسبة التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد وشبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات، وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله الأصول السائلة السيول التجارية إجمالي المطلوبات إجمالي المطلوبات هي

أ.إجمالي الودائع .

ب. الأرصدة الدائنة

ج. أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك .

د. الحوالات الواردة.

هـ. القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي .

و. أية التزامات أخرى ومن ضمنها التأمينات.

4-نسبة السيولة القانونية : تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب إن تحتفظ بها البنوك التجارية، ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية كما يلي :السيول القانونية =رأس المال /إجمالي التزامات البنك

المجموعة الثانية: نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري لتعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة مجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية .وفيما يلي أهم نسب هذه المجموعة :

1-نسبة العائد إلى إجمالي الأصول: يقيس معدل العائد إلى إجمالي الأصول ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم كإبداعات في نشاط البنك. ويتم قياسه كما يلي

نسبة العائد إلى إجمالي الأصول =صافي الربح/ إجمالي الأصول

تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني إن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطو أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة.[29]

2- نسبة العائد (صافي الربح) إلى حق الملكية : تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من أموال المالكين من الربح في البنك وأموال المالكين هي عبارة عن رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة والمخصصات .نسبة العائد على حق الملكية= صافي الربح / إجمالي حق الملكية

3-نسبة هامش الربح الصافي: وهذه النسبة تبين لنا ما يحققه دينار واحد من الإيرادات من الربح الصافي، إذ بتكون بسطها من صافي الربح بعد الضريبة ،أ المقام فهو عبارة عن إجمالي الإيرادات التي يحققها البنك، والتي تتكون من: الفوائد والعملات المصرفية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، إيرادات أوراق مالية، عمولات الاعتمادات المستندية ، إصدار خطابات الضمان و إيرادات خدمات مصرفية أخرى.

نسبة العائد على إجمالي الإيرادات = صافي الربح / إجمالي الإيرادات

[29]- دريد كمال ال شبيب/ مرجع سبق ذكره، ص:108.

4-معدل العائد على الودائع: يقيس معدل العائد إلى إجمالي الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الاستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي من أكبر مصادر التوظيف في البنك ويتم قياسه من خلال :معدل العائد إلى إجمالي الودائع =صافي الربح/ إجمالي الودائع

5-نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك: تقيس نسبة منفعة الأصول قابلية البنك على في خلق العوائد بصورة عامة من الأموال المتاحة للاستثمار وإيرادات البنك هي الفوائد، العوائد مسر الفائدة، ومكافاة الأوراق المالية أو الخسارة) إذا كانت منفعة الأصول 7 % فان إجمالي العائد قبل المصاريف والضرائب على إجمالي الأصول تساوي 7% إجمالي العائد قبل المصاريف والضرائب .

إجمالي الإيرادات = الدخل من الفوائد – الدخل من غير الفوائد + إرباح الأوراق المالية أو الخسائر

وعند حساب النسبة يتم قسمتها على معدل إجمالي الأصول وكما يلي :

نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك = إجمالي الإيرادات المصرفية / إجمالي الأصول المدرة للدخل

وتبين لنا هذه النسبة إمكانية المصرف في تشغيل الأصول المدرة للدخل وهي حقوق الملكية و الودائع و القروض في تحقيق الإيرادات، وكلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات .وتتكون الأصول المدرة للدخل من: حقوق الملكية، الودائع والقروض الممنوحة من البنك الممنوحة من المصرف.

المجموعة الثالثة: نسب كفاية رأس المال

يقسم رأس المال إلى رأسمال ممتلك و ورأسمال مقترض، الممتلك يعني ملك البنك، وتكمن أهميته في أن معايير بازل الدولية أوجدت علاقة بين رأس المال الممتلك والموجودات المصرفية، بحيث لا يقل عن 8%

لمواجهة الخسائر المحتملة والمتوقعة وبذلك فإن أهم وظائف رأس المال الممتلك هي تغطية نسبة محددة من الموجودات المصرفية وأهم عناصرها هي الودائع.

يلعب رأسمال المالكين المستثمر في البنك دورا هاما في تحقيق الأمان لأموال المودعين، وتهتم نسب كفاية راس المال معرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين. و لقد إعتمدت أكثر البنوك على مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، إذ أوصت هذه المقررات على أهمية ربط رأس المال بمخاطر الأصول المصرفية، إضافة إلى إن البنود خارج الميزانية كالكفالات والاعتمادات، و تقسيم رأس المال إلى رأسمال أساسي ورأسمال مساند وتقسيم الأصول والبنود خارج الميزانية إلى شرائح بهدف إعطاء كل شريحة درجة أو نسبة من المخاطر، وتم تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 8% منسوبة إلى الأصول بعد ترجيحها حسب درجة مخاطرها والتركيز على المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى ، وإعطاء المرونة للسلطات النقدية في كل بلد بتحديد الأزوان الترجيحية لبعض الأصول.

إن أهم عناصر رأس المال هي:

1. راس المال الأساسي الذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بكافة أنواعها وعلاوة الأرصدة والأرباح المدورة.
2. راس المال المساند والذي يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة والتي يتم احتجازها من الأرباح ولا يقابلها إي التزام .
3. احتياطي اعاد تقييم الأصول التي يمتلكها البنك باستثناء العقارات التي يمتلكها السداد ديونه والتي عليه إن يتخلص منها خلال فترة محددة ، و منها احتياطي إعادة تقييم الأوراق المالية طويلة الأجل بعد تطبيق المعادلة التالية :القيمة السوقية – القيمة الدفترية = قيمة إعادة التقييم

إضافة إلى مخصصات الديون الجيدة إما التنزيلات من راس المال الممتلك نهي • :قيمة الشهرة • . الاستثمارات في الشركات التابعة

وفيما يلي سنذكر أهم نسب رأس المال المستعملة في قياس كفايته:

1 .نسب رأس المال إلى الودائع:

تحسب هذه النسبة من قسمة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، وتبين حجم مساهمة رأسمال البنك من إجمالي الودائع وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين

رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع = رأس المال الممتلك/ إجمالي الودائع

2. نسبة رأسمال المالكين إلى إجمالي الموجودات تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطيه الخسائر المحتملة في إجمالي موجوداته، ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة رأسمال المالكين إلى إجمالي الموجودات المصرفية وكما يلي:

رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات = رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات

3. نسبة مخاطر رأس المال: وهي النسبة التي تقيس مخاطر رأسمال البنك وتحسب من خلال قسمة رأس المال إلى الأصول الخطرة في البنك، ونقصد بالأصول الخطرة: القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية .وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة، ويتم قياسها من خلال :

مخاطر رأس المال = رأس المال الممتلك / الأصول الخطرة

وحيث أن نوع المخاطر تختلف من بنك إلى آخر فيمكن تصنيف الموجودات على حسب درجة المخاطر المرتبطة بها ويتم تحديد لكل نوع من الموجودات نسبة معينة في رأس المال، فإن الأصول النقدية تعادل صفر ٪ من رأس المال إما الموجودات منخفضة المخاطر كالأوراق المالية الحكومية فتكون النسبة المطلوبة من رأس المال 5 ٪ ومحفظة الأوراق المالية تعادلها نسبة من راس المال بمقدار 12٪ والموجودات

التي لا تستخدم لأغراض البنك 5% أما الأراضي والمباني المستخدمة لأغراض البنك فإن رأس المال المطلوب 100٪ .

المجموعة الرابعة: نسب قياس المخاطر المصرفية.[30]

1. مخاطر الائتمان:

تظهر هذه المخاطرة عندما لا يلتزم المقترضون بدفع الفوائد وأقساط القروض الظروف طارئة خاصة بالمقترضين أو التقصير من موظفي منح الائتمان في التنبؤ بحالة العميل، وحتى تتلافى البنوك التجارية هذه المخاطرة فأنها تسعى إلى رفع كفاءة الموظفين المسؤولين عن التسهيلات الائتمانية بتقليل نسبة هذه المخاطر واعتماد الائتمان خاصة بعد التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وربط فروع البنوك مع الدائرة المختصة وتقاس مخاطر الائتمان من خلال قسمة خسائر القروض المصرفية إلى إجمالي القروض ووفق المعادلة التالية:

مخاطر الائتمان بالخسائر =خسائر القروض / اجمالي القروض

كما يمكن التنبؤ بمخاطر الائتمان باستخدام نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع وكما يلي :

مخاطر الائتمان بالتسهيلات= التسهيلات الائتمانية / الودائع

2.مخاطر سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة أحد أهم العناصر التي تؤثر على العوائد المصرفية، و التغير في اسعار الفائدة يعد أحد أهم عناصر المخاطر المصرفية، ويقود التغير والتذبذبات في اسعار الفائدة إلى التغيرات التي تحدث لاحقا في قيم وعوائد الأصول والالتزامات ويمكن حساب مخاطر أسعار الفائدة من

[30]- نفس المرجع السابق، ص:116.

خلال قسمة الأصول ذات الحساسية لأسعار الفائدة إلى الالتزامات ذات الحساسية لأسعار الفائدة وكما يلي:

مخاطر سعر الفائدة = الأصول ذات الحساسية لأسعار الفائدة / الالتزامات ذات الحساسية لأسعار الفائدة

فإذا كانت هذه النسبة أكبر من (1) فان عوائد البنك ستناقص في حالة انخفاض الفائدة وسترتفع عوائد البنك إذا ما زادت أسعار الفائدة في المستقبل.

3. مخاطر تركز القروض: تأتي هذه المخاطر من سببين أولهما اعتماد البنك على الاقتراض كمصدر للتمويل والثاني إقراض أموال البنك والتركيز في منح الائتمان إلى قطاعات معينة مثل قطاع العقارات، أو قطاع الصناعة، مما يعرض البنك إلى المخاطر في حالة انخفاض اسعار العقارات أو تدهورت العوائد في القطاع الصناعي بسبب الانكماش الاقتصادي او التطور التكنولوجي ويتم قياسه من خلال ما يلي :

مخاطر التركز المصرفي = القروض الممنوحة إلى قطاع معين / اجمالي القروض

مخاطر التركز المصرفي في مصادر الأموال = قروض البنك تجاه الغير + الودائع / اجمالي الأصول

ويمكن قياس هذه النسبة من خلال مؤشر القروض إلى الودائع

القروض الممنوحة من البنك إلى إجمالي الودائع = القروض الممنوحة / اجمالي الودائع

4.نسب هيكل الودائع: تعد الودائع المصدر الرئيسي للأموال في البنك التجارية والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وهذه الديون هي نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه علما بان الودائع لا تنشأ نتيجة الإيداع الأفراد كإيداعات لدى المصارف فقط وإنما تنشأ أيضا لإقراض المصارف للأفراد .ويستطيع المصرف أن ينمي ودائعه من خلال ابتكار خدمات

مصرفية حديثة ومنح جوائز وحوافز تشجيعية تزيد من رغبة الفرد على الإيداع لدى هذا البنك .لهذا يستطيع البنك أن يقيس معدل نمو الودائع من خلال المعادلة التالية :

معدل نمو الودائع = مجموع ودائع السنة الحالية – مجموع ودائع السنة السابقة/ مجموع ودائع السنة السابقة

وهذه النسبة تعتبر مؤشر هام عن أداء البنك وزيادة ربحيته وأن انخفاضها يعبر عن ضعف أداء البنك وانكماش موارده.

المحور الثامن: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي

عرفت الأوضاع المالية والمصرفية الدولية عدة تطورات خلال العقد الاخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهال والمتسارع والاستعمال الواسع للحاسوب والانترنيت والبرمجيات في

مختلف مجالات الحياة بما فيها الصناعة المالية والمصرفية، نظرا لتلاشي الحدود واتسع نطاق العمليات المالية والمصرفية الدولية تنامي ظاهرة العولمة المالية، التي عرفت انتعاشا كبيرا في سنوات السبعينات بسبب التقدم التكنولوجي وتحرير العملات وأسعار الفائدة، وتزامنت هذه الفترة مع التخلي عن أفكار كينز بعد فشلها في حل أزمة الكساد التضخمي، بالإضافة إلى اهتمام الدول النامية بقضية التنمية الاقتصادية حسب آراء مدرسة ستانفورد بأقطابها" إدوارد شو "و" رونالد ماكينون1973) "والتي جاءت لتربط بين التنمية المالية والتحرير المالي والنمو الاقتصادي.

جعلت هذه الأفكار الدول النامية تقوم بالبحث عن السيولة لتمويل التنمية، إلا أن إفراط هذه الدول في الاقتراض قصير الأجل، وفتح بعض تلك الدول حدودها لرؤوس الأموال الأجنبية بضوابط أو من دونها، عرضها فيما بعد إلى أزمات اقتصادية كبيرة. وفي هذه الأثناء فقد تحولت البنوك من أنشطتها التقليدية إلى البنوك الشاملة والقيام بعمليات الاندماج وغيرها من التوجهات الحديثة، سعيا منها لزيادة مواردها المالية.

اولا– المستجدات في النشاط المصرفي:

1–الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات:

إن التكنولوجيا التي يشهدها العالم في التكنولوجيا والاتصالات تعد ثورة حقيقية في سماتها و آثارها على القطاعين المالي والمصرفي .بل أضحت صناعة جديدة في الاقتصاد الرأسمالي، وأصبحت نظم التكنولوجيا ذات طابع عالمي وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على قمة الدول المنتجة لها.

فقد أدى التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات إلى اندماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم، وقد ساعدت أجهزت الحاسب الآلي والفضائيات وشبكة الانترنيت على التغلب

على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية و اللاسلكية [31].

وإستفادة الأجهزة المصرفية عبر العالم من هذا التقدم التكنولوجي في تطوير وسائل الاتصال بين وحداته داخل البلد أو بين فروعه القائمة في مختلف دول العالم، وكذا تقديم الخدمات المصرفية بدقة وسرعة وكفاءة عالية .ولعل من سمات النشاط هذه الثورة على النشاط المالي والمصرفي[32]:

-النشاط المصرفي عبر الانترنيت؛

-التجارة الالكترونية؛

-أنظمة التحويل الإليكتروني؛

من جهة أخرى، نتج عن انتشار العمل المصرفي عبر الانترنيت، ازدياد التحديات المرتبطة بمواضيع الأمن والحماية، وتوفير الأنظمة التي تخدم هذا الغرض، فمع نمو أنشطة الصيرفة الالكترونية طرحت قضايا هامة أمام رجال المصارف أهمها :تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش وإمكانية عدم توفر السرية و الأمان في هذا النمط من التعاملات .كما أن التوقيعات الاليكترونية مازالت قيد النضج، وهي تختلف من بلد لآخر، إضافة إلى إشكالات قانونية، قد تتمثل في عدم معرفة البنك لقوانين وتشريعات حماية عملائه في الدول الأخرى التي يقدم لهم خدماته فيها عبر الانترنيت[33].كما أن هناك تحديات أخرى مثل :حدة المنافسة في صناعة المنتجات المالية الالكترونية، و افتقار الإدارة والعاملين إلى الخبرة اللازمة لموجهة هذه

1-عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص:18.

2-سليمان الناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات العالمية الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص:31 .

[33]-عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية والتجارية / السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008 ، ص:93 .

المخاطر، هذا كله بالإضافة إلى المخاطر التقليدية الأخرى مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة، حيث من شأن هذه القنوات الالكترونية أن تجعل هذه المخطر الالكترونية أكثر تعقيدا[34] .

2 –تدويل النشاط المالي وتحرير تجارة الخدمات:

شهدت عمليات التحرير المالي تزايد على المستوي المحلي والدولي في نفس الوقت تقريبا، مما أدى إلى زيادة التدفقات عبر الحدود، ومع زيادة حرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة وتسارع عمليات التحرير المالي تسارعت عولمة الأسواق المالية. ولأهمية تحرير الخدمات في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، كما ظهرت الحاجة إلى تعاون أوثق بين الدول في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، فإن مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات في قطاع الخدمات المالية قد غطت جميع هذه الخدمات بما في ذلك البنوك والأوراق المالية والتأمين. وأسفرت جولة الأوروغواي عن قيام المنظمة العالمية للتجارة، ونظرا لصعوبة الوصول إلى تفاهم نهائي حول الخدمات المالية، تمت الاستعاضة عنه بتوقيع مذكرة تفاهم والتزام وضعت بين الدول الأعضاء حول الخدمات المالية التي يمكن الالتزام بتحريرها، وانتهت جولة المفاوضات بتوقيع 47دولة على 1995وبدأت المفاوضات النهائية بشأن هذه الخدمات في 28 1997 /07/البروتوكول المؤقت للخدمات المالية باتفاق 70 دولة و ليصبح نافذ المفعول /12/ 1997/04/10لتنتهي بتوقيع البروتوكول النهائي في12 في مارس[35]1999.

يعتبر تدويل الأنظمة ووسائل الدفع الحديثة من أهم مظاهر التحرير المالي، فقد ظهرت انظمة جديدة لتسوية المعاملات المالية عبر وسائط اليكترونية وقد ظهرت في البداية على المستوى داخلي، وتمثلت في : التحويلات التلغرافية ونظم غرف المقاصة ، الى جانب نظام السويتش الاليكتروني E- switch . أما على المستوى الدولي فظهرت أنظمة اليكترونية للمدفوعات الدولية تمثلت تحويل

34- سليمان الناصر ، مرجع سبق ذكره، ص: 34 .

[35]-عادل محمد خليل، تبسيط الجات، كتاب الاهرام الاقتصادية رقم 139 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1999 ، ص8 :

الأموال، في اوروبا ظهر أ/ **نظام تحويل الأموال في أوروبا**، وهو نظام معتمد من طرف الدول الأوروبية وهي مربوطة بواسطة اجراءات عامة وأرضية موحدة لمعالجة الدفعات ذات المبالغ الكبيرة

ب/ **نظام الدفع الدولي سويفت** : هو نظام يضمن ويؤمن التحويلات الإلكترونية في كل أنحاء العالم ما بين المصارف بطريقه آمنه وسريعة وتكاليف منخفضه يعمل على مدار 24 ساعه تأسس سنه 1973 بدأ العمل به سنة 1977 مركزه في بروكسل في ويخضع لقوانين بلجيكا. ويعتمد نظام سويفت على شبكة معلوماتية تستخدمها المؤسسات المالية لنقل المعلومات بأمان من خلال نظام رموز موحد. يحدد نظام سويفت رمزًا مميزًا لكل مؤسسة مالية، يتألف هذا الرمز من 8 أو 11 حرفًا، يسمى هذا الرمز المميز برمز المعرف البنكيBIC ، أو ما يعرف أيضًا بكود سويفت أو كود ISO 9362.2 ، ولفهم كيفية تعيين رمز لمؤسسة ما، فلننظر إلى البنك الإيطالي (يونيكريديت)، مقره الرئيسي في مدينة ميلانو، يتكون رمزه من 8 أحرفUNCRITMM

وبالوسع تقسيم هذا الرمز إلى أربعة أجزاء: الحروف الأربعة الأولى UNCR هي الحروف الأولى من اسم البنك(UniCredit) :

أ. الحرفان IT يرمزان إلى البلد (إيطاليا)

ب. الحرفان MM رمز المدينة (ميلانو)

ت. الأحرف الثلاثة الأخيرة اختيارية، لكن المؤسسات المالية تستخدمه أحيانًا لتعيين رموز فروعها.

3 –تزايد الابتكارات المالية:

بدأ كم هائل من الأدوات المالية الجديدة في الظهور، والتي جذبت كثيرا من المستثمرين وهو ما أدى إلى نمو العولمة المالية، فالمشتقات) المبادلات، المستقبليات، الخيارات (وغيرها وجعلها تتطور بسرعة وتعمق

العولمة المالية، حيث أتاحت هذه الابتكارات المالية مساحة كبيرة و واسعة من الاختيارات أمام المستثمرين في مجال اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4 –توسع التواجد الأجنبي وزيادة عمليات الخوصصة:

إن التواجد الأجنبي في القطاع المصرفي للعديد من الدول، وملكيته لأصول المصارف فيها ليست وليدة العولمة، بل اتسعت في ظلها، وهي نتيجة حتمية لتدويل الاقتصاد وتحرير الخدمات المالية المشار إليها سابقا. وفي ضوء التواجد الأجنبي أتت دراسة TURNA &GOLDSTEIN لتبين أن وجود المؤسسات المالية الأجنبية قد ساعد على استقرار الأنظمة المالية في عدة دول، مثل عند ظهور أزمة المكسيك1994 و 1995 ، منع انتشار تأثيرها على الدول الأخرى.

ثانيا– الاتجاهات الحديثة في أعمال البنوك:

1 –توجه البنوك في أعمالها نحو الشمولية:

إن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء أعمال البنوك، أدت إلى ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك، فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال تعميق مبدأ التخصص وظهور التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك) البنوك التجارية والمتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال .(أدى تزايد الاتجاه نحو العولمة إلى ظهور البنوك الشاملة التي جاءت كترجمة عملية لتضخيم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى مثل :قيام بنك بفتح شركة التأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة، توزيعا للمخاطر ومواجهة للمنافسة[36]، من هنا ظهرت البنوك

[36]– عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000 ، ص17 :

الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية والغير تقليديه البنوك الشاملة على التنويع بهدف تحقيق استقرار حركه الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار.

2- الصيرفة الإسلامية:

2-1-تعرف المصارف الإسلامية:

تعد البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد، نشأت في ماليزيا عام 1940 عندما تم إنشاء صناديق للادخار في ماليزيا تعمل بدون فائدة، واستنادًا لهذه المبادرات فقد اتفقت الدول الإسلامية على تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1975 وكان مركزه في جدة في السعودية، وانتشرت بعد إنشاء هذا البنك ظاهرة تأسيس مصارف إسلامية حيث بلغت بحدود ٢٥٠ مصرفًا في عالم اليوم، حتى إن الدول الرأسمالية بدأت تفتح بنوكًا إسلامية على أراضيها وذلك بهدف جذب المدخرات الإسلامية وتشجيع أعمال المضاربة والمرابحة الإسلامية نظرًا لأنها تحقق مصالحها الاقتصادية[37].

وتعرف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وإعطاء كما تعرف ايضا انها "وساطة مالية تقوم بتجميع المدخرات، وتحريكها نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار، وبأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات الصرفية، في اطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، بما يضمن القسط والتنمية والاستقرار"[38]

2-2-اهداف المصارف الاسلامية:

[37]-علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص:142.

[38]عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز فقه المعاملات الاقتصادية الإسلامية ، دون دار نشر 2018، ص: 154.

تختلف أهداف المصارف الإسلامية عن أهداف المصارف الربوية بحيث انها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

– نشر الدعوة الإسلامية عن طريق التعامل التجاري، كما فعل التجار المسلمون عندما نشروا الإسلام في جنوب شرق آسيا (في ماليزيا الفلبين إندونيسيا سنغافورة...)

– تسعى المصارف الإسلامية للوصول إلى الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى العدالة الاجتماعية.

– تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وتحقيق النهضة الصناعية والزراعية في هذه المجتمعات.

– نشر الوعي المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية ومحاولة تجميع المدخرات الوطنية بهدف توظيفها في المشاريع الصناعية والإنتاجية والخدمية.

– تعميم فكرة الاستثمار الإسلامي وإيقاف المضاربة المسعورة التي هي أقرب للمقامرة بدلا من المشاركة في الاستثمار بين المصرف والمستثمر.

– القيام بجميع المعاملات المصرفية ومحاولة تحويلها إلى الصيغة الإسلامية لكي يتم تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.

إن هذه الأهداف تكون في جوهرها اجتماعية وأقرب إلى العدالة، لأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف لنشر العدالة وتحقيق المساواة بين الأفراد وإزالة كافة مظاهر الفقر.

2-3- الصيغ الاستثمارية للصيرفة الاسلامية:[39]

تستخدم المصارف الإسلامية مجموعة من الصيغ الاستثمارية التالية:

2-3-1-اسلوب التمويل التشاركي:

-المضاربة: وهي أحد أهم صيغ الاستثمار الإسلامي، لأن الإسلام كان قد أقر عقد المضاربة العربي الذي يقوم على المشاركة بين صاحب رأس المال والمستثمر على إنجاز بعض الأعمال بهدف الربح واقتسام الأرباح مناصفة أو حسب الاتفاق.

-المشاركة: ويتم فيها المشاركة في استثمار الاموال في نشاطات مختلفة بحصة من رأس المال، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معا. يحتمل المساهمين الربح و الخسارة.

2-3-2-اسلوب التمويل التجاري

- المرابحة: وهي الصيغة الثانية بعد المضاربة وهي تختص بالتجارة والاستهلاك أين يتفق المصرف مع التاجر أو المستهلك على شراء بعض السلع ويقوم المصرف بدفع ثمنها ثم يبيعها له بثمن معلوم وتتم العملية بالتراضي « رفع الأسعار بمقدار ربح المصرف، وعليه تكون المرابحة».

- بيع السلَّم: وهذا النوع من البيوع يتم فيه تسليم الثمن أولا ثم تسليم السلعة بعد عدة أسابيع أو أشهر، وهو عكس البيع الآجل ويتم هذا العقد في السلع الزراعية حيث يقوم المشتري لمحصول التفاح بدفع قيمتها والانتظار حتى نضوج المحصول لكي يستلم السلعة.

2-3-3- الأسلوب التقاولي والتأجيري:

[39]- عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص:161.

– **بيع الاستصناع**: وهو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تصنيع سلعة بأوصاف معلومة ومعينة، فيقوم المصرف بدفع قيمة السلعة لصالح المشتري عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء التصنيع، أي يدفع المصرف ثمن السلعة للصناعي ويقوم الصانع بعملية التصنيع خلال الفترة المتفق عليها، ويدفع المشتري قيمة السلعة للمصرف بالأقساط، حسب الاتفاق الموجود في العقد.

– **عقود الإيجار**: ويتم فيه بيع المنفعة ،حيث يشتري المصرف الآلات أو المنازل ويؤجرها للمستفيد الذي يلتزم تجاه البنك بتسديد القيمة، وعادة ما ينتهي هذا الإيجار بالتمليك أي بعد تسديد الثمن مع الأرباح للمصرف تنتقل الملكية إلى المستفيد الذي تعامل مع المصرف.

2-3-4-اسلوب التمويل الزراعي:

–**المزارعة**: يتم فيها تقديم عنصر الارض والبذر من المالك إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والانتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الارض وفق نسبة لكل منهما؛

–**المغارسة**: يتم فيها تقديم الارض الى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والانتاج بينهما

–**المساقاة**: يتم فيها تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة من المالك الى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

2-3-5 أسلوب التمويل التكافلي والتضامني:

–**التمويل التكافلي الوقفي**: يتم فيه تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة؛

-التمويل التضامني الزكوي: يتم فيه التعبئة الاجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الاساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتنشيط الحركية الاستثمارية.

3-الصيرفة الاليكترونية

يطلق على المصارف الإلكترونية بمصارف القرن الواحد والعشرين وتتمثل في تلك الوحدات التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الاليه حيث تعاد هذه الوحدات بمثابه فروع او منافذ الكترونيه تقدم خدمات مصرفيه متنوعه بدون توقف وبدون عماله بشريه في حين يشير اليها اخرون انها منافذ لتسليم الخدمات المصرفية قائمة على الحاسبات الاليه الذات متسع زمنيا اي تقدم خدماتها على مدار 24 ساعة في مناطق جغرافية وسعه وتأخذ هذه الوحدات المصارف الإلكترونية العديد من الاشكال منها، وعليه يمكن تعريف الصيرفة الاليكترونية أنها: "هو اجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك اذا أمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه من أي مكان وفي أي زمان"[40].

3-1-دوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية:

إن ظهور الصيرفة الالكترونية كان نتيجة تفاعل عدة عناصر من أهمها نذكر ما يلي:

[40]- محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية-العادية -غير العادية- الاليكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

أ- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

ب-التجارة الالكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الالكترونية وخاصة الانترنت مما جعل من تطوير ادوات و استراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة خدمية لمسايرة متطلبات القيام بهده العمليات.

ج- وجود منافسة شديدة بين البنوك بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية، هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.

د-وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة من المؤسسات.

3-2-اشكال الصيرفة الالكترونية

أ- آلة الصراف الآلي:

ظهرت أجهزة الصراف الآلي في السبعينيات من القرن العشرين الماضي كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية لتقليل عدد المعاملات داخل البنك، وهي عبارة عن أجهزة تعمل أوتوماتيكيا ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية على مدار الساعة وتعتمد الصرافات على وجود شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك، وأصبحت حاليا تقدم مجموعة من الوظائف نذكر منها:

1-التعرف على رصيد الحساب.

2-القيام بسحب وايداع نقدي.

3-اجراء تحويلات نقدية بين الحسابات.

4-طلب دفتر شيكات.

5-سداد الفواتير.

ث. نقاط البيع الالكترونية:

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه

البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحواسيب الصرف.

ج. الصيرفة المحمولة:

وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصدته، وكذلك للخصم منه تنفيذا لأي من الخدمات المطلوبة.

ح. الصيرفة الهاتفية او تسمى أيضا مركز خدمة العملاء:

مع ظهور الجيل الجديد من الهواتف النقالة الذكية التي تتميز بنفس خصائص الحاسب الآلي، فبمجرد توفر شبكة التغطية بالشبكة يمكن للعميل الحصول على أي خدمة مصرفية يريدها، إذ تقوم البنوك بتشغيل مراكز للاتصالات وخدمة العملاء بحيث تتيح أداء الخدمة المصرفية هاتفيا باستخدام رقم سري، وتعمل هذه المراكز على مدار الساعة. ومن مميزات هذه القناة اتاحة الحصول على الخدمة في أي وقت خلال اليوم وخلال الأسبوع.

خ. المصارف المنزلية:

طبق نظام المصارف المنزلية لأول مرة عام 1980 وتوسع اِستخدامها بعد اِنتشار أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية حيث أمكن للكثير من الزبائن اِستخدام تلك الحاسبات في التعامل مع هذا النظام، ويعرف بعملية التحويل واِعادة تحويل البيانات حيث يتم ربط الحاسب الألي بالمصرف بالحاسب الشخصي الموجود بمنزل الزبون من خلال وسائط الاتصال في شبكة الخطوط الهاتفية، مثلا حيث يعمل الحاسب الشخصي كمحطات طرفية لاستخدام الخدمات المصرفية كرد كعرض ارصده الزبون تبعت الكسوف والحركة بيان الصكوك المحصلة وتقديم التحصيل وتحت التحصيل كما يمكن في المقابل ارسال التعليمات الصادرة من الزبون للمصرف مثل تجديد الودائع عرف وديعه جديده كسر وديع قائمه تحويل مبالغ من حساب الزبون الى حساب اخر طلب بدفتر صكوك جديدة

4 –توجه البنوك نحو تنويع أدواتها في غير التقليدية والتعامل في الأدوات المالية الحديثة:

تتجه البنوك إلى تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات والتي تأتي من قطاعات متعددة، وعن طريق إدارة الخصوم والاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك، واللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية وتنويع أدوات الاستثمار و القيام بتقديم بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة، والخدمات المستحدثة بصفة خاصة، وإصدار سندات للاكتتاب وبيع حقوق الملكية في البنوك، والقيام بعمليات خارج الميزانية التي يزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض

عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة.

5-الاندماجات المصرفية:

لعل من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية سواء بين الكبيرة والصغيرة، أو بين البنوك الكبيرة وبعضها البعض .ويبدوا أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشموليتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا، حيث وصلت عمليات الاندماج المصرفي عام 1997 إلى 1,6 ترليون دولار وعام 1998 إلى 2 تريليون دولار.

وقد كان شكل التعاون بين البنوك يسمى"كونسوريوم البنوك "الذي يتمثل في تضافر جهود مجموعة من البنوك المستقلة لتخصيص مواردها لتمويل مشروع مشترك، وتم اتساع نطاقها مؤخرا إلى الاندماج.

6 -التوريق المصرفي Securitization :

وهي ظاهرة بزغت في سنوات السبعينات وأوائل الثمانينات، وصارت تشكل واحدا من أهم ملامح الأسواق المال الدولية، ويقصد به عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية تطرح للتداول، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات والهيئات المقترضة من المقرض الأساسي إلى مقترضين آخرين وهو ما يعرف بظاهرة التمرير المالي[41].

ويعرف التوريق المصرفي أنه أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بتجميع مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر

[41]- طه طارق، إدارة البنوك في بيئة العلوم و الانترنيت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007 ،ص1

للسيولة النقدية للبنك. لذلك يتمثل مصطلح التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

وقد تحولت إيرادات البنك من عملياتها التقليدية التي تتعلق بهامش أسعار الفائدة، إلى التركيز على الإيرادات من العمولات عن الأنشطة الخاصة بتقديم الدين. و للتسنيد أو التوريق فائدتين :الأولى هي تحويل أصل غير سائل إلى سيولة والثانية الحصول على رسم نظير تحويل مدفوعات خدمة القروض إلى حامل الورقة.

6-1-دوافع عملية التوريق:

إن السبب الرئيسي الذي دفع المؤسسات المالية للالتجاء لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام، ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال، ويقلل بالتبعية من ربحية البنك.

والتوريق في هذه الحالة يعد بديلا مناسبا حيث يسمح بتدوير جزء من الاصول السائلة الناجمة عن توريق اصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى الغير دون أن يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك، أي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية العمومية

6-2-اهداف التوريق:

1- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى .مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.

2-تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط واسعار افضل وفترات سداد اطول.

3-تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

4- تخفيف وطأة المديونية، مما يساعد في تحقيق معدلات اعلى لكفاية رأس المال.

6-تنشيط السوق الاولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.

7-تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.

8-التوريق اداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الاقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

9-توفير العملات الأجنبية في حالة التوريق عبر الحدود، فيما لو أمكن التعامل مع إحدى المؤسسات المهتمة بتحويلات العاملين في الخارج، أو بطاقات الائتمان وغيرها[42].

6-3-مزايا وعيوب التوريق:

6-3-1- المزايا:

[42]-محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص: 202.

أظهرت عملية التوريق العديد من المنافع في الدول التي تمارسه فيتيح توظيف أكبر لاستثمارات المؤسسات الاستثمارية مثل شركات التامين وصندوق المعاشات، والمساهمة في علاج قصور القدرة التمويلية للمؤسسات ذات القاعدة الرأسمالية المنخفضة. ومن اهم ما يوفره التوريق أيضا هو تأمين مصادر تمويل جديدة للدين العام بتكلفه أقل. ويساعد التوريق البنوك على تنشيط صناديق الاستثمار التي انشأتها سواء ذات العائد التراكمي أو العائد الدوري باعتبار إنها تتعامل مع أسهم وسندات وتنعكس قيمتها على قيمة الوثائق التي تصدرها وزيادة قدرتها على أن تلعب دورا فعليا في جذب المدخرات المحلية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الملائمة. بالإضافة لذلك يسمح التوريق للمنشئ بتحويل جزء أو كل مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل مالي معين لطرف ثالث، وتؤدى المزايا السابقة إلى أن يكون التوريق احد الآليات التي تساهم في جذب المدخرات المحلية والأجنبية وعلاج مشكلات المديونية والتعثر المالي وتوفير مصدر مالي للتوسعات الاستثمارية والإحلال والتجديد مما تنعكس آثاره بشكل ايجابي على الدخل القومي وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

6-3-2- عيوب التوريق:

تتعرض الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاط التوريق على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر التي تؤثر على أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية وتدفقاتها النقدية بل وعلى مركزها المالي ككل ومن أهمها: مخاطر سعر الفائدة حيث تشكل التقلبات في سعر الفائدة بالسوق أحد المخاطر الهامة التي يمكن أن تهدد المصدر وتساهم في خفض عوائده بصورة كبيرة. كما يمكن أن تعاني عملية التوريق من مخاطر خدمة الدين وهى مخاطر عدم توافق المتحصلات المستلمة من المدينين الناشئة عن الأوراق التجارية في تواريخ استحقاقاتها وتسليمها لشركة التوريق وسداد حقوق المستثمرين مما يجعل من العملية التي تخرج من الميزانية تعود وتدرج فيها كديون على مشتري الاوراق زفي الغالب تكون ديونا مشكوك في تحصيلها. علاوة على هذا تعاني عملية التوريق من مخاطر الضمان التي يعتقد انها تم تحويلها كليا للمستثمر، وهى مخاطر عدم الدقة في تحديد قيمة الأصول الضامنة لقيمة القرض وقد ظهرت زيادة الضمانات الإضافية وذلك لمواجهة

مخاطر الضمان والمخاطر المرتبطة بالأصول الضامنة وذلك لتعزيز الشركة أو المؤسسة البادئة لهذه الأصول للوفاء بديون المستثمرين

7-التركيز المصرفي:

إن التركيز في أسواق العمل هو أحد ملامح التغيرات المعاصرة في القطاع المصرفي، أين يهيمن عدد قليل من البنوك على النظام المصرفي لدولة ما، ويتم قياس التركيز المصرفي على احتساب نسبة أصول أو ودائع في القطاع المصرفي لدولة ما، والتي يسيطر عليها أو يديرها أكبر ثلاثة أو خمسة بنوك"، وترجع ظاهرة التركيز المصرفي في البنوك إلى الحساسية الكبيرة لهذه المؤثرات البيئية الناتجة عن التغيرات الفجائية العالمية أو المحلية.[43]

فنجد مثلا هولندا، الدول لاسكندنافيا، بلجيكا تسيطر أكبر خمسة بنوك على % 80 من مجموع الأصول[44].

8- الابتكارات:

يرصد المحللين لبيئة الأعمال سعي البنوك المختلفة لابتكار خدمات مصرفية جديدة تسهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويعرف البعض الابتكار أنه" التغيير في التقنية، بمعنى التحول من وسائل حالية إلى وسائل جديدة أكثر تقنية"، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أنها تحويل الأفكار الجديدة إلى ممارسة عملية، و ينظر إليها فريق ثالث أنها التطور المنظم والتطبيق العملي للأفكار الجديدة.

ويتم الابتكار بإيجاد وسائل جديدة أو أساليب جديدة، الذين يعتبران متكاملان بينهما بحيث يكون ابتكارا لخدمة بتعديل وتبديل خصائص ومميزات الخدمة، بينما يكون ابتكار الأساليب الجديدة بتغيير

43- زيدان محمد/، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية 'واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشلف 14 و 15 ديسمبر 2004، ص44.

44 -Dhafer saidaine, op cite, p: 152 .

طبيعة واستخدامات المدخلات في إطار إنتاج خدمات فريدة في السوق .ويتم التفوق في عملية الابتكار حسب طبيعة الإدارة العليا للبنوك.

9-التسويق والمنافسة المصرفية:

يعد لتسويق المصرفي في ظل تغيرات البيئية المصرفية وزيادة المنافسة بين المؤسسات المصرفية فيما بينها، وبين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الغير مصرفية، أحد الركائز الإستراتيجية للبنوك لمواجهة هذه المنافسة، وكذلك للزيادة من كفاءة الأداء للمصرف .حيث يعرف التسويق المصرفي" ذلك النشاط الديناميكي الحركي الذي يمارسه كافة العاملين في البنك أي كان موقعهم، وأي كان العمل الذي يقوم به، حيث يشمل كافة الجهود التي تكفل تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك إلى العميل سواء إقراضا أو اقتراضا أو خدمات مصرفية متنوعة، ويعمل على إشباع رغبات واحتياجات العميل بشكل مستمر، ويكفل رضاه عن البنك و يضمن استمرار تعامله معه."[45] ويهدف التسويق المصرفي إضافة إلى زيادة المنافسة والكفاءة للبنك، إلى ابتكار خدمات مصرفية وإيصالها إلى العملاء بطريقة مناسبة بغرض نيل رضاء هؤلاء العملاء وجذب أكبر عدد منهم لزيادة ربحية البنك. و ليحقق التسويق المصرفي أهدفه يجب توفير مجموعة من الشروط منها:

-استخدام التكنولوجيا الحديثة وتهيئة البيئة المناسبة للعميل، وتحسين انطباعه نحو المصرف خاصة في انتقاء الموظفين ذوي الكفاءة، الذكاء واللياقة؛

-التركز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال بالعملاء، وتسهيل تكثيف الموارد معهم؛

-تطوير بحوث التسويق وجمع وتحليل تطورات السوق، واتجاهاتها واكتشاف الفرص؛

-مراقبة وتتبع انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة والاستفادة منها؛

[45]- احمد محسن الخضيري، التسويق المصرفي، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة، 1999 ،ص16

ثالثا– التحديات الحديثة التي تواجه العمل المصرفي:

1 –تعرض البنوك للمنافسة من المؤسسات المالية الغير مصرفية:

الشركات القابضة من الصنف الاندماجي، إضافة إلى (Holdings) وتتمثل المؤسسات المالية في شركات أخرى أكبر عددا غير متعلقة بالبنوك مثل شركات التأمين، الشركات العقارية[46]، صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار .ومن آثار العولمة أن هذه الشركات دخلت كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات المالية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك خاصة في مجال الخدمات المالية. في حين أصبحت المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى التمويل تلجأ إلى مصادر غير البنوك، وذلك باللجوء إلى السوق المالية عن طريق السندات وغيرها، ومن العوامل التي ساعدت هذه المؤسسات الغير مصرفية في المنافسة القوية للبنوك تمتعها ببعض المزايا مثل :نسبة الاحتياطي النقدي وخضوعها للرقابة، وبسبب احتدام المنافسة سعت البنوك إلى تطوير أنشطتها وأعمالها وخاصة بعد تعرضها لمخاطر متعددة نتيجة تقلبات أسعار الصرف والفائدة.

2 –تزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية:

إن إلغاء القيود التي كانت تعوق حركة الجهاز المصرفي في السبعينات جراء موجة التحرير بدءا بتحرير أسعار الفائدة والتحديد الجامد لأسعار العملات وعلى فتح الفروع الجديدة .... أدى إلى زيادة المنافسة بين البنوك وبين البنوك والمؤسسات المالية الغير مصرفية، وهذا مع تزايد الثورة التكنولوجية والاتصالات، واتسعت المنافسة بين البنوك في الداخل وانتقلت إلى الخارج جراء العولمة المالية، وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات، جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفية ومن أثارها على الجهاز المصرفي يمكن أن نسجل ما يلي:

[46]–Sylvie de coussergus, gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, dunod, édition 4éme , France, 2005,p: 20.

-تزايد كفاءات الجهاز المصرفي؛

-تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة؛

-تخفيض العمولات؛

-زيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية؛

-تحسين جودة الخدمات المصرفية[47]

3 -التوسع في الإقراض القصير الأجل:

شهد الاقتصاد العالمي منذ السبعينات الاتجاه إلى الاتجاه إلى الإقراض الخارجي وخاصة التوسع في ولقد عرفت ذلك في الثمانينات بأزمة المديونية العالمية والتي توقف فيها عدة دول عن سداد الديون التي حصلت عليها مثل المكسيك، البرازيل والأرجنتين. وقد شهدت حقبة السبعينات رواجا من القروض القصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية، فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول بيانات بنك التسويات الدولي من حوالي 176بليون عام 1990 إلى حوالي 454 بليون دولار عام . 1997 وكان هذا التراكم السريع للديون قصير الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية فالمكسيك عامي 1994 و 1995 ، ودول جنوب شرق آسيا في عامي 1997 و 1998، وقد أظهرت بيانات بنك التسويات الدولية أن نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون البلدان النامية بلغة % 20 عام 1997 ، بعد أن كانت حوالي % 12 عام 1990 وحوالي % 50

[47]- مرابط آسيا، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية" واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف يومي 14و 15 ديسمبر 2004 ، ص242 .

من القروض الممنوحة من المصارف العالمية ذات آجال استحقاق لمدة عام واحد أو أقل، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه أوائل التسعينات.[48]

قائمة المراجع:

1. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ، الطبعة الاولى، الاردن، 2010.
2. أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك (01)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
3. احمد محسن الخضيري، التسويق المصرفي، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة،1999 .
4. رضا صاحب ابو حمد آل علي، اداره المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى عمان الاردن، 2002
5. دريد كمال آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة الاولى ، الاردن، 2012.
6. زكرياء الدوري، يسرا السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للشر والتوزيع، الاردن ، 2013.
7. زيدان محمد/، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية 'واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشلف 14 و 15 ديسمبر 2004.

[48]- ناجي التوني ،الأزمات المالية ،جسر التنمية سلسلة دورية بقضايا في الأقطار العربية ،عدد 29 ماي 2004 ، السنة الثالثة، ص8

8. سليمان ناصر، التسيير البنكي، دار المعز للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2019.
9. سليمان الناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات العالمية الدولية الحديثة، مكتبة الريام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
10. صيام احمد زكرياء ،مبادئ الاستثمار ،(ط،02)،،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ،2003.
11. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
12. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
13. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بدون دار نشر، دمشق 2011.
14. عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات كتاب الاقتصاد الاسلامي، الاصدار الاول-إليكتروني، 2018.
15. عادل محمد خليل، تبسيط الجات، كتاب الاهرام الاقتصادية رقم 139 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة،1999.
16. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية،2000.
17. عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز فقه المعاملات الاقتصادية الإسلامية ، دون دار نشر 2018.
18. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية والتجارية / السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008 .
19. محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية، العادية، غير العادية-الاليكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

20. طه طارق، إدارة البنوك في بيئة العلوم و الانترنيت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007 .

21. مرابط آسيا، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية" واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف يومي 14و 15ديسمبر 2004

22. ناجي التوني ،الأزمات المالية ،جسر التنمية سلسلة دورية بقضايا في الأقطار العربية ،عدد 29 ماي 2004.

23. fredreic meshkin & all , monnaie banque et marché financier ; Edition nouveaux horison ; Edition 9, 2010

24. Sylvie de coussergus, gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, dunod, édition 4éme , France, 2005.